جامعة العلوم التطبيقية

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

العوامل المؤثرة على توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

" دراسة ميدانية"

Factors Affecting The Timing of The Issuance of Financial Statements of The Semi-Annual Industrial And Service Companies Listed In Amman Stock Exchange "An Empirical Study"

اعداد

الطالب اياد جمال محمد فارس

اشراف

الدكتور علي العطار

قدم هذا البحث استكمالا للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

أيلول – ٢٠١١

نموذج تفويض

انا اياد جمال فارس

افوض جامعة العلو م التطبيقية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الجهات أو الأشخاص عند الطلب.

التوقيع : --

التاريخ : --

Association of Arab Universities (AarU)
The University of Applied Science

Authorization form

Im Eyad Jamal Fares

Authorize the University of Applied Scince to supply of my thesis / dissertation to Libraries or Establishments or Individual on request.

Signature :---

Date : ---

قرار لجنة المناقشة

اجتمعت اللجنة المكلفة بمناقشة رسالة الماجستير للطالب اياد جمال محمد فارس الموافق ١١-٩-٢٠١١

وكانت اللجنة مكونة من :

د. علي العطار مشرفا رئيسا

د. سوزان عبد عضوا

د.محمود نصار عضوا

د. مهند أحمد نظمي عتمة عضوا خارجيا (الجامعة الألمانية الأردنية)

وبعد المداولة ، توصي اللجنة بالقرار التالي :

....

اعتماد أعضاء اللجنة :

د. علي العطار ....

د. سوزان عبد ....

د.محمود نصار ....

د. مهند أحمد نظمي عتمة ....

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين محمد صلى الله عليه واله وسلم، وبعد:

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرف البحث الأخ الدكتور علي العطار الذي مد يد العون لي في انجاز وإتمام هذا العمل فله من خالص الشكر والتقدير .

كما يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية الذين لن ننسى مساهمتهم معنا وأفضالهم في منحنا وزملائنا العلم النافع وكما نشكر لكم أفضالكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الباحث :

اياد جمال محمد فارس

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــــــــــــــــــــــــــداء

إلى مثلي وقدوتي.... إلى من وضعني في بداية الطريق

أبـــــــــــــــي

إلى من وضع الله الجنة تحت قدميها... إلى القلب الشفاف

أمـــــــــــــي

إلى من زرعو الحلاوة في مر أيامي

أخـــــــــــي وأخـــــــــواتي

إلى منبع الابتسامة

أصدقائي

علي القضاة

محمد الحاوي

حسام قشطة

احمد الشرافي

ناصر ابو محمد

عمران ابوزر

محمد المعايطة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص باللغة العربية

تهدف هذة الدراسة الى بيان العوامل التي تؤثر على توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وذلك في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمـــان خـــلال الأعـــوام ٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، حيث تم اختبار فرضيات الدراسة والبالغة عددها خمس فرضيات ، والتي اعتبرت المتغيرات المستقلة وهي : أداء الشركة ، ربحية الشركة ، الرفع المالي الشركة ، عمر الشركة ، وحجم للشركة . أما المتغير التابع فكان هو توقيت اصــدار القــوائم الماليــة النصف سنوية.

تم استخدام الاحصاء الوصفي لبيان المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة وعلاقتهـا مـع التوقيت ، واختبار t-test لبيان الفروق في المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة وعلاقتهـا مع التوقيت ، و أيضا تم استخدام الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة .

وخرجت الدراسة الى أن عدد الشركات المساهمة التي تحقق ربحية عالية ، والمديونيـة قليلة ، وعمرها بالسنوات كبيرة ، وتحقق ربح للمساهمين ، وحجم أصــولها صــغير تــصدر القوائم المالية النصف سنوية أقل من ثلاثين يوما أكثر من الشركات المساهمة التي ربحيتهـا قليلة ، ومديونيتها عالية ، وعمرها بالسنوات صغير وحجم أصولها كبيــر وتحقــق خــسارة للمساهمين والتي تصدر القوائم المالية النصف سنوية بعد ثلاثون يوما ، ولم تدل الدراسة أنـة يوجد علاقة ذات دلالة أحصائية ما بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف ســنوية وبــين : أداء الشركة ،وربحية الشركة ، والرفع المالي للشركة ، وعمر الشركة ، وحجم أصولها .

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

١-١ المقدمه

١-١ مشكله الدراسه

١-٢ أهميه الدراسه

١-٣ أهداف الدراسه

١-٤ التعريفات الاجرائيه

١-١ المقدمة

من المعلوم أن المحاسبة علم من العلوم الانسانية التي نشأت لقياس نتائج الأعمال للشركات لتحقيق متطلبات المستخدمين الداخليين من مساهمين وغيرهم ، ومتطلبات المستخدمين الخارجيين من مقرضين وجهات حكومية كادارة الضرائب وغيرها ،وبما أن الانسان عرضة للصواب والخطأ ، فان الأرقام المحاسبية تحتوي على جدل متأصل ناتج عن الاختلاف في أساليب التقييم من شخص لآخر ، وبالتالي فان معظم الدراسات في التقديرات المحاسبية تسعى الى جذب الأرقام الناتجة عن مخرجات النظام المحاسبي الى أقرب ما يكون للواقع، حيث اقتضت كل هذه الاعتبارات وغيرها أن يقسِّم عمر المنشأه الى فترات زمنيه متساويه مصطنعه وليست حقيقيه ، بحيث تتوقف المنشأه برهه في لحظه ما لاعداد ما يعرف بالحسابات الختاميه ، ولقد اصطلح فقهاء المحاسبة على اعتماد الفترة المالية في غالب الأحيان هي عام ميلادي كامل ، يبدأ من أول كانون الثاني حتى نهاية كانون الأول في معظم القوائم المالية التي يتم اصدارها ، وهذة الفترة المحاسبية هي السنة التقويمية (Calender Year) ، وبعض الشركات اعتمدت نظام السنة الطبيعية (Physical Year) لتوائم مع طبيعة نشاطها مثل (المدارس والجامعات .... الخ) ، وعند امعان النظر في الفترات المحاسبية نجد أنها تحتوي على كافة فصول السنة (ربيع ، خريف ، صيف ، شتاء) مما يجعل المقارنة بين السنوات ممكنة لأن الفترة المالية سنة كاملة تحتوي على كافة الفصول ، وبالتالي فان مجمل نشاط الشركة منسجم من عام لآخر ولايتأثر بالبيع السنوي ،ولتلبيه احتياجات أصحاب المنشأه والمتعاملين معها وجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقه بها من أجل التحقق من مركزها المالي والتعرف على نتائج أعمالها ، ومالها من حقوق وما عليها من حقوق ، ومن ثم يتم استخراج نتائج اعمالها وميزانيتها العمومية في نهاية كل فترة مالية (مطر،السويطي،٢٠٠٨) .

وتعتبر القوائم الماليه المنشورة للشركات المساهمه العامه أحد المصادر الهامه والأساسيه التي تزود المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الجهات المهتمة بأمور الشركه بحاجتهم من المعلومات الازمة لاتخاذ القرارات المناسبة. ويعتبر توقيت اصدار التقرير المالي بعد انتهاء الفترة الماليه للشركه من الأمور الضرورية. لأن التأخير في عمليه الاصدار يقلل من أهميه وفاعليه المعلومات التي يحتويها التقرير ويقلل من ملائمتها لاتخاذ القرار (دهمش ، ١٩٩٥). فالغرض من الزام الشركات باعداد التقارير المالية في الوقت المناسب هو اطلاع المساهمين والمستثمرين وغيرهم من الفئات المعنيه على نتائج أعمال الشركه لتمكينهم من تقييم أدائها ومركزها المالي ، وتقييم البدائل الاستثماريه المتاحه لهم (الكبيسي ،٢٠٠٩) .

ان قيمة المعلومات الماليه تتوقف على صحتها من جهه ، وتوقيت اصدار القوائم من جهه أخرى ، وعموما أكدت دراسه (غرايبة والأزهري ،١٩٨٨) على أن الفائدة من المعلومات تزيد اذا تم الاعلان عنها خلال وقت قصير من نشوئها ، فكلما تاخر اصدار التقارير الماليه ، اصبحت معلوماتها أقل فائدة مما يؤثر على امكانية استعمالها في قرار الاستثمار اضافة الى أنة قد يترتب على تأخر اصدار التقرير المالي للشركه لجوء المستثمر الى محاوله البحث عن مصادر معلومات بديله أوتشجيع تسريب واستغلال المعلومات الداخليه بما يخالف القانون ، أو تزايد الشكوك حول سلامه وضع الشركة ، أو صرف النظر عن الاستثمار في أسهمها .

وأوصى مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي (Accounting Principlis Board) (APB) في الرأي رقم ٢٨ (opinion No .28) باعداد التقارير الماليه نصف سنوية وفق مبادئ الأسس المحاسبيه نفسها التي تعد التقارير الماليه السنويه (فارس ، ١٩٩٣) . كما عالج المعيار المحاسبي الدولي (IASB) في شهر شباط ١٩٩٨ هذة التقارير من خلال المعيار رقم (٣٤) ، وأصبح ساري المفعول على البيانات المالية للفترات التي تبدأ في شهر كانون الثاني

١٩٩٩ أو ما بعد ذلك ، وقد عرف المعيار التقارير المالية المرحليه بأنها:" تقرير مالي يحتوي اما على مجموعه كامله أو مختصره من البيانات الماليه لفتره أقل من السنة الماليـــه الكاملـــة للمنشأة" .

١-٢ مشكلة الدراسة

نظرا لأهمية توقيت اصدار التقارير المالية ، فقد أكدت عليها توصـــيات المنظمـــات المهنيـــة المعنية بشؤون المحاسبة ، " فقد اعتبر مجلس معايير المحاســبة الدوليـــة (IASB) توقيـــت اصدار القوائم المالية ، من العناصر الأساسية الواجب توفرهـــا ، حتـــى تكـــون المعلومـــات المحاسبية ملائمة ، وفي بريطانيا اعتبر مجلس معايير المحاسبة أن عملية التزويد في الوقـــت المناسب قد تقتضي في بعض الأحيان التضحية بموثوقية البيانات (أبو نصار ولطفي ١٩٩٨).

ان اصدار القوائم المالية النصف سنوية في الوقت المناسب ومـــا تحملـــة هـــذة القـــوائم مـــن معلومات من شأنه أن يؤثر في معتقدات المستثمرين حول خصائص الأوراق المالية للشركات المعلنة لهذة التقارير . وبالتالي يجب أن يتم معرفة العوامل المؤثرة على توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنويه ، ومحاولة معالجتها اذا كانت هذة العوامل ذات التأثير السلبي لاصـــدار القوائم المالية النصف السنوية والتي تؤدي الى تأخير في اصدارها.

تتمثل مشكلة الدراسة في الأسئله التالية :

١- هل يوجد ارتباط بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنويه وبين الأداء المنشأة.

٢- هل يوجد ارتباط بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنويه و بين ربحية المنشاة.

٣- هل يوجد ارتباط بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنويه وبين الرفع المالي للمنشأة.

٤- هل يوجد ارتباط بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنويه وبين عمر المنشاة.

٥- هل يوجد ارتباط بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنويه و بين حجم المنشأة.

١-٣ أهمية الدراسة

حظي موضوع القوائم المالية النصف سنوية باهتمام بالغ من جانب الجمعيات المهنيه التي لها علاقه بعلم المحاسبة في بلاد العالم المختلفة ، وتكمن أهمية هذة الدراسة في مساعدة الجهات ذات العلاقه بالتقارير المرحليه (القوائم المالية النصف سنوية) مثل : هيئة الأوراق المالية ، بورصة عمان ، والمستثمرين في بورصة عمان ، وادارة الشركات المساهمة وغيرهم من مستخدمي هذة التقارير ، وذلك من خلال بيان أهمية القوائم المالية النصف سنوية كمصدر من مصادر المعلومات، وتكمن أهمية هذة الدراسة في أنها تقيس العوامل المؤثرة على توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية مثل : حجم الشركه ، عمر الشركه ، الرفع المالي

للشركه ، ربحيه الشركه. وبيان ما اذا كانت الشركه قادرة على اصدر القوائم النصف سـنوية بوقت أقل من الوقت الذي حددة القانون ، وبالتالي فان ذلك يستلزم تعديل التـشريع بتقـصير المدة لوضع المعلومات المالية تحت تصرف المستثمر في وقت أنسب، واذا دلت الدراسة على ان ادارة الشركات تتعمد في تأخير اصدار التقارير النصف سنوية وفقا لنتائج عملياتها ، كـأن تؤخر اصدارة اذا تضمن نتائج سلبية ، أصبح هناك مبرراُ لاعادة النظر في المـدة المحـددة لاصداره.

١-٤ أهداف الدراسة

تهدف هذة الدراسة الى بيان العوامل المؤثرة على توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية. وتتلخص الأهداف بالنقاط التالية :

١. فحص العلاقة ما بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنويه وبين أداء المنشأة.
٢. فحص العلاقة بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنويه وبـين الرفـع المـالي للمنشأة.
٣. فحص العلاقة بين توقيت اصدارالقوائم المالية النصف سنويه وبين ربحية المنشأة.
٤. فحص العلاقة بين توقيت اصدارالقوائم المالية النصف سنويه وبين حجم المنشأة .
٥. فحص العلاقة بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنويه وبين عمر المنشأة.

١-٥ التعريفات الاجرائيه

توقيت اصدر القوائم الماليه النصف سنويه

وهي المده التي يسمح من خلالها اصدار القوائم النصف سنويه أي مابين الفتره من ٠٠٠/٦/٣٠ الى ٠٠٠ /٧/٣١ من نفس العام ، أي شهر من تاريخ نهاية الفترة المالية النصف سنوية،وفقا لأحكام قانون هيئة الأوراق المالية .

الأداء Performance:

وهو صافي الربح بعد الضريبة / حقوق المساهمين

حيث تعتبر هذه النسبة هي العائد الذى يحققة الملاك على استثمار أموالهم بالشركة ، وهى تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءاً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار فى النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.

ويعتبر العائد المناسب من وجهة نظر الملاك ما يوازى معدل العائد الخالى من الخطر مضافاً إليه ما يطلق عليه بدل المخاطرة وهو يختلف من نشاط لآخر ومن بيئة استثمار لأخرى.

ربحيه السهم Eearning Per Share :

وهي صافي الربح بعد الضريبة/عدد الأسهم العاديه

حيث تعتبر من نسب الربحه وتقيس حصه السهم الواحد العادي للربح ، وعلى هذه النسبه يقرر الملاك الاستمرار أو الاستثمار في النشاط أم لا.

حجم الشركات Total Assets :

وهي تساوي حجم أصول الشركه ، وهذه النسبه تقيس قوه أو قدره طاقه المنشأه على الانتاج.

عمر الشركه Age Life :

وهي الفتره التي مضى على تأسيس وعمل الشركه حتى عام ٢٠٠٩، وهي فتره دراسه الباحث.

الرفع المالي Financial Leverage :

إجمالى الالتزامات إلى الأصول = إجمالى الالتزامات طويلة الأجل ÷ إجمالى الأصول

وتوضح هذه النسبة مدى امكانية تغطية إجمالى الالتزامات طويلة الأجل باستخدام اجمالى الأصول وغالبا مهما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: القوائم المالية النصف سنوية

٢-١-١ المقدمه

٢-١-٢ أهداف القوائم الماليه

٢-١-٣ أهداف القوائم المالية النصف سنوية

٢-١-٤ مكونات القوائم المالية النصف سنوية

٢-١-٥ الفئات التي تستخدم القوائم المالية النصف سنوية

٢-١-٦ خصائص القوائم المالية النصف سنوية

٢-١-٧ الافصاح عن المعلومات المالية في الشركات الأردنية للقوائم النصف سنوية

٢-١-٨ الطلب على تدقيق وفحص القوائم المالية النصف سنوية

٢-١-٩ مشاكل القياس والافصاح التي تواجة اعداد القوائم المالية النصف سنوية

المبحث الثاني: التوقيت المناسب

٢-٢-١ المقدمه

٢-٢-٢ العوامل المؤثره في التوقيت المناسب

٢-٢-٣ متطلبات التوقيت المناسب حسب المشرع الأردني

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

٣-٣-١ الدراسات العربيه

٣-٣-٢ الدراسات الأجنبيه

٣-٣-٣ مايميز هذه الدراسه عن الدراسات السابقه

المبحث الأول : القوائم المالية النصف سنوية

٢-١-١ المقدمة

نتيجه لتزايد الطلب من الجهات المستفيدة على المعلومات الواردة خصوصا في التقارير المالية ، ظهرت الحاجة الى تطوير أساليب وأشكال اعداد وعرض التقارير المالية ، وكذلك نتيجه للتطور الحاصل في النشاط الاقتصادي مما أدى الى الحاجة الى اصدار القوائم المالية النصف سنوية ، بسبب عدم امكانية الانتظار حتى نهاية العام للحصول على المعلومات المالية من التقارير السنوية (لطفي ،١٩٩٨) .

وكما تقدم تعتبر القوائم الماليه النصف سنويه أحد أشكال تطور واعداد وعرض التقارير الماليه لغرض تلبيه احتياجات متخذي القرارات ، وتعتبر القوائم المالية النصف سنوية هي جزء من التقارير المالية المرحليه ، وحتى نحدد ما هو المقصود بالتقارير الماليه المرحلية ، يكون أفضل سبيل هو ما ذكر ضمن نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) حيث أن :

الفترة المرحليه :

هي الفترة التي يتم شمولها بالتقارير الماليه وتكون أقل من سنة مالية كاملة .

التقرير المالي المرحلي :

هو " تقريرا يحتوي اما على مجموعه كاملة من البيانات المالية أو على مجموعه من البيانات المالية المختصرة لفترة مرحلية".

ومما تقدم فالتقارير المالية المرحلية تقارير تعد وتنشر من قبل المنشأه تغطي فترة أقل من سنة مالية ، عادة ما تكون نصف سنوي لغرض توصيل معلومات يمكن الاعتماد عليها لأغراض اتخاذ القرارات .

٢-١-٢ أهداف القوائم الماليه

ان الهدف الأساسي من القوائم الماليه كما جاءت في دراسة (مسعود،٢٠٠٥) :

١. تزويد بالمعلومات اللازمه لاتخاذ القرارات.

٢. تعمل على خدمة المستخدمين الذين لا تتوفر لديهم سلطه أو امكانية أومصادر للحصول على المعلومات ، أوالذين يعتمدون على القوائم الماليه كمصدر معلوماتي رئيسي لتقييم النشاط الاقتصادي للمنشأة.

٣. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين ، من أجل التنبؤ والمقارنة ، وتقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت.

٤. تساعد على تقديم معلومات مفيدة في الحكم على مقدرة الادارة في استخدام موارد المشروع لتحقيق هدفة الأساسي .

٥. تعمل على تقديم معلومات مفيدة في تقييم ادارة الموارد للمنظمات الحكومية والمنظمات الغير هادفة للربح .

٢-١-٣ أهداف القوائم الماليه النصف سنوية

بالاضافه الى مجموعه الأهداف العامه للتقارير الماليه والتي تم التطرق اليها ، فان القوائم الماليه النصف سنويه تهدف الى توفير هذة المعلومات بشكل أسرع وعدم الانتظار الى نهاية

العام لاتخاذ بعض القرارات العاجلة ، وبذلك تكمن أهداف هذة القوائم النصف سنوية بما يلـــي (طاهات ،٢٠٠٥):

١. ترشيد اتخاذ القرارات .

٢. تقييم ادارة المشروع .

٣. تخفيض درجة عدم التأكد أمام المستثمرين عند التنبؤ بالأرباح وعوائد الأسهم .

٤. الالتزام بمتطلبات القوانين والتعليمات الحكومية باصدار القوائم المالية النصف ســنوية للشركات المتداولة أسهمها في السوق المالي .

وكذلك تقدم المعلومات اللازمة عن المصادر الاقتصادية للمنشأة والحقوق المرتبطة بهـــا ، وكذلك انعكاسات المعاملات والأحداث والظروف التـــي تغيـــر المـــصادر والمطالبـــات المرتبطة بها (عبد العال والشاهد ، ٢٠٠٠) .

كما أضاف (صالح ،٢٠٠٨) الأهداف التالية :

١. قياس أداء المنشأة ومدى التقدم الحاصل فيها ، وقدرتها على توليد التـــدفقات النقديـــة والارباح.

٢. تقديم المعلومات الملائمة للمستفيدين ومساعدتهم في اتخاذ قرارات الاستثمار.

٢-١-٤ مكونات القوائم الماليه النصف سنويه

تعتبر القوائم الماليه عصب التقارير الماليه ، حيث تحتوي على معلومات ماليه يراد توصـيلها للمستفيدين ، بينما تحتوي التقارير الماليه على كثير من المعلومات الماليه وغير الماليه والتـي لاتوجد بالقوائم الماليه مثل معلومات عن النشاط الانتاجي والتسويقي للمـشروع ، والعوامـل الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر في المنشأة مستقبلًا.

لايحدد المعيارالمحاسبي الدولي (٣٤) بشكل الزامي المشاريع التي يجب أن يطلب منها نـشر تقارير ماليه مرحليه ، ووقت وعدد مرات ذلك ، بحيث ترك ذلك للحكومات وواضعي أنظمـة الأوراق الماليه وأسواق الأوراق المالية والهيئات المحاسبية ، على أن مجلس معايير المحاسبة الدولية تشجع المشاريع المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم هذا النـوع مـن التقارير ، وبالتحديد تشجع لجنة مجلس المحاسبة الدولية المشاريع المتداولة أسهمها في سـوق الأوراق المالية على مايلي (صالح ،٢٠٠٨):

i. تقديم تقارير المرحلية على الأقل في نهاية النصف الأول من سنتها المالية.

ii. تقديم تقاريرها المالية المرحلية خلال فترة لاتزيد عـن ٦٠يـوم مـن نهايـة الفتـرة المرحلية.

وبحسب المعيار المحاسبي لايوجد الزام للمنشأة نشر محتوى التقرير المالي المرحلي فامـا أن تنشر المنشأة مجموعه كاملة من البيانات الماليه وفي هذة الحالة عليها أن تمتثـل لمتطلبـات المعيار المحاسبي رقم (١) الخاص بمجموعه كاملة من البيانات المالية بحيث تشمل المكونات التالية (صالح ،٢٠٠٨):

١. قائمة المركز المالي .

٢. بيان الدخل .

٣. بيان يبين كافة التغيرات في حقوق الملكية أوالتغير في حقوق الملكية عدا تلك الناجمة عن العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين .

٤. بيان التدفق النقدي .

٥. السياسات المالية والايضاحات التفسيرية .

وبامكان المنشأة القيام بنشر مجموعه مختصرة من البيانات المالية وذلك من أجل مصلحة التوقيت المناسب واعتبارات التكلفة ولتجنب تكرار المعلومات التي صدرت عنها التقارير السابقة ، وبالتالي يمكن للمشروع القيام بنشر بيانات مالية مختصرة وايضاحات تفسرية مختارة بحيث يركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولايكرر المعلومات التي جرى الابلاغ عنها سابقا . وفي حالة نشر مجموعه مختصرة يجب أن يتضمن التقرير المالي المرحلي كحد أدنى المكونات التالية :

١. قائمة المركز المالي المختصرة .

٢. بيان الدخل المختصر.

٣. بيان مختصر مبين كافة التغيرات في حقوق الملكية والتغيرات في حقوق الملكية عدا عن تلك الناجمة عن المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين .

٤. بيان تدفق نقدي مختصر.

٥. ايضاحات تفسيرية أخرى.

وفي حالة نشر مجموعه بيانات مالية مختصرة فانها يجب أن تشمل كحد أدنى كل واحد من العناوين والمجاميع الفرعية التي دخلت ضمن أحدث بياناتة المالية السنوية والايضاحات التفسيرية المختارة حسبما يتطلب هذا المعيار ، ويجب ادخال بنود أوايضاحات اضافية اذا كان حذفها من شأنة أن يجعل البيانات المالية المختصرة المرحلية مضللة (صالح ،٢٠٠٨).

فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالتغيرات في حقوق الملكية الناجمة من المعلومات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين فان معيار المحاسبي الدولي رقم (١) يسمح باظهارها اما في صدر البيان أو بالتناوب في الايضاحات ، ويجب أن يتبع المشروع نفس الشكل في بياناتة المرحلية مبينا التغيرات في حقوق الملكية كما فعل في أحدث بيان سنوي لة .

يتم اعداد البيان المالي المرحلي بشكل بيانات مالية موحدة حتى ولو كانت البيانات المالية المنفصلة للشركة الأم ليست متسقه مع بيانات الشركة التابعة ، واذ شمل التقرير المالي السنوي للمشروع البيانات المالية المنفصلة للمنشأة الأم بالاضافة الى البيانات المالية الموحدة فان هذا المعيار لايتطلب ولا يمنع من اصدار التقارير المالية المرحلية بشكل مدمج (Consolidated Financial Statements) (صالح ،٢٠٠٨).

ويبين المعيار أن على المنشأة أن تدخل المعلومات التالية أدناة كحد أدنى في ايضاحات البيانات المالية المرحلية اذا كانت مادية ولم يتم الافصاح عنها في مكان اخر في التقرير المالي المرحلي :

١. بيان يفيد بان نفس السياسات المحاسبيه وطرق الحساب يتم اتباعها في البيانات المالية المرحلية بالمقارنة مع أحدث البيانات السنوية ، أو اذا تم تغيير هذة السياسات والأحداث اجراء وصف لطبيعة أثر التغير .

٢. ملاحظات تفسيرية بشأن موسمية أو تكرار العمليات المرحلية.

٣. طبيعه ومبلغ البنود التي تؤثر على الموجودات أو المطلوبات أو الحقوق الملكية أو صافي الدخل أو التدفقات النقدية التي تعتبر غير عادية بسبب طبيعتها أو عدد مرات حدوثها .

٤. طبيعة ومقدار التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير في الفترات المرحلية السابقة للسنة المالية الحالية أو التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في السنوات المالية السابقة اذا كانت لهذة التغيرات أثر مادي في الفترة المالية المرحلية الحالية .

٥. اصدارات واعادة شراء وتسديدات الأوراق المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية .

٦. أرباح الأسهم المدفوعة منفصلة للأسهم العادية والأسهم الأخرى .

٧. ايراد القطاع ونتيجة القطاع لقطاع العمل أوقطاعات الجغرافية أيهما اعتبر الأساس الرئيسي لتقديم التقارير حول القطاعات (اذا تطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٤)).

٨. الأحداث المادية الاحقة لنهاية الفترة المرحلية التي لم يتم اظهارها في البيانات المالية للفترة المرحلية .

٩. أثر التغير في تكوين المشروع أثناء الفترة المرحلية .

١٠. التغيرات المطلوبة الطارئة أوالموجودات الطارئة منذ تاريخ اخر ميزانية عمومية .

٢-١-٥ الفئات التي تستخدم القوائم المالية النصف سنوية

وهي مما يلي :

١- ادارة الشركة : تهتم بتوفير المعلومات لبيان مدى كفاءتها في ادارة الشركة خلال الفترة ومنها :

أ – الربحية .

ب – مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى المماثلة في طبيعة النشاط والحجم.

ج – فاعلية الرقابة الادارية.

د – كفاءة الادارة .

٢- المساهمين : يحتاج المساهمون الى القوائم المالية للحكم على مقدرة المشروع في تحقيق الأرباح الحالية والمستقبلية .

٣- الدائنون : تهتم هذة الفئة في معرفة قدرة الشركة على سداد ديونها المستحقة عليها.

٤- الموظفون : تبحث هذة الفئة عن مدى قدرة الشركة على تحقيق أرباحها واستقرارها .

٥- العملاء : تبحث هذة الفئة على استمرار تقديم خدماتها .

٦- السلطات الضريبية : تبحث هذة الفئة عن مدى التزام الشركة بدفع الذمة المالية الوطنية المترتبة عليها .

٧- المحللون الماليون : تبحث هذة الفئة في تقديم استشارات تتعلق بأعمال الاستثمار .

٨- السوق المالي : تبحث هذة الفئة في تقديم أحدث السجلات والمعلومات التي تتعلق بالشركة .

٩- المحامون : تبحث هذة الفئة في دراسة أية قضايا تتعلق بالشركة .

١٠- السلطات المسجلة والمنظمة للشركات : تبحث هذة الفئة لأداء دور الرقابة مثل وزارة الصناعة والتجارة.

١١- المنافسون : تبحث هذة الفئة لتتمكن من تحديد مركزها التنافسي .

١٢- نقابات العمال : تبحث هذة الفئة للدفاع عن الأعضاء في أية قضية لها علاقة بالمنشأة .

١٣- دوائر الحكومية : تبحث هذة الفئة من أجل تحديد أهمية الشركة في الاقتصاد وقـدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها.

١٤- المجتمع : حيث تؤثر الشركات على المجتمع من خلال المساهمة بشكل فعال في الاقتصاد المحلي بأشكال مختلفة ، والتي تشمل مجالات التوظيف التي تتيحها .

٢-١-٦ خصائص القوائم المالية النصف سنويه

هي نفس خصائص القوائم المالية السنوية وهي ما يلي :

١- الملائمة :

وتعرف الملائمة على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير علية . فالمعلومات المحاسبية الملائمة هي التي تكون قادرة على ايجاد الفرق في القرار ، حيث أنة من الضروري تزويد متخذي القرارات بهذة المعلومات فور الانتهاء من اعدادها حتى لاتفقد قيمتها وتندرج تحت هذة الخاصية (White ,2004) :

أ- القدرة التنبؤية : توفير المعلومات والبيانات المحاسبية والتي تعمل على تحسين من قدرة متخذي القرار على التنبؤ بنتائج الأعمال المستقبلية ، مما يؤثر على القدرة في اتخاذ القرارات المستقبلية .

ب- قيمة التغذية العكسية : القدرة على مساعدة مستخدمي المعلومات والبيانات المحاسبية في تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة .

ج-التوقيت الجيد أو المناسب : توفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب ، أي قبل أن تفقد هذة المعلومات قدرتها على التأثير على قراراتهم .

٢- الموثوقية :

وتعرف بأنها درجة كون المعلومات المحاسبية خالية من الخطأ والتحيز الى حد منطقي ومعقول وبنفس الوقت تمثل عرضا أمنيا وصادقا للمعلومات ، ولكي تكون هذة المعلومات ذات صفة موثوقة يمكن الاعتماد عليها يجب أن تمتلك الصفات التالية (White , 2004):

أ- قابلية الصحة والتحقق : حيث تهتم هذة الصفة بما اذا كانت البيانات المالية قد قيست بشكل دقيق وانها تمثل ما يجب أن تكون علية هذة البيانات ، وهذا يعني ضرورة استخدام النظم المحاسبية بطريقة ثابتة ومحددة بدقة ، وأن تكون الاجراءات والطرق المستخدمة واضحة وسليمة بحيث يمكن لأي محاسب مؤهل أن يتوصل الى نفس المخرجات والنتائج التي يتوصل اليها محاسب مؤهل اخر وذلك باستخدام نفس المدخلات .

ب- التمثيل أو العرض الصادق : حيث يقصد بها وجود التوافق والتطابق بين الأرقام المحاسبية وبين مصادرها من الأحداث التي تمثلها هذة الأرقام .

ج-الحياد : يقصد بالحياد أو عدم التمييز هو عدم اختيار المعلومات بشكل ينتج عنها تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى (حماد ،٢٠٠٢).

٣- الثبات :

ان اجراء المقارنات بين القوائم المالية للمنشأة فانة يصبح الزاميا بأن تعد القوائم على أساس ثابت من فترة لأخرى ، حيث يقصد بها استخدام نفس المعالجات المحاسبية من فترة لأخرى ولنفس الظروف ، أن المنشأة تعتبر ثابتة في

استخدامها لنفس المعايير المحاسبية في السنة الحالية كما كانت مطبقة في الفتــرة السابقة (دهمش ، ١٩٩٥).

٢-١-٧ الافصاح عن المعلومات المالية بالشركات الأردنية

عرفت المادة (٢) من القانون رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ المعلومات الجوهريــة بأنهــا : واقعة أو معلومة قد تؤثر في قرار الشخص لشراء الورقة المالية ، أو الاحتفاظ أ وبيعها ، أو التصرف بها .

وقد أوكلت المادة (٨) من القانون الى هيئة الأوراق المالية ، مهمة افصاح المــصدرين بشكل كامل ودقيق عن المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين ، والمتعلقة بالاصدارات العامة للأوراق المالية وتنظيم ومراقبة الافصاح بما في ذلك التقارير الدورية التي يعــدها المصدرين . لهذا فقد أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليماتها المعروفة بتعليمات افــصاح الشركات المصدرة ، والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ ، المعمول بها في تاريخ ١-٧-٢٠٠٤ وسنتناول هنا أهم المواد الواردة بهذة التعليمات والتــي لهــا علاقــة بموضوع الدراسة والتي هي :

افصاح عن القوائم المالية النصف سنوية :

حيث يتوجب على الشركات المدرجة ببورصة عمان الافصاح عن البيانات النصف سنويه ، خلال فترة شهر على الأكثر من انتهاء فترة نصف سنة ، ويجب أن يتضمن هذا النــشر لما حددتة المادة (٥) من الفقرة (ه) من تعليمات الافصاح ما يلي :

١- المركز المالي .

٢- حساب الأرباح والخسائر .

٣- بيان التغيرات في حقوق المساهمين .

٤- قائمة التدفقات النقدية .

٥- الايضاحات الضرورية .

٦- تقرير مدقق حسابات الشركة والذي يتضمن أنة قام باجراء مراجعة للقيود والبيانات المالية وذلك وفقا للمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذة التعليمات .

٧- ملخص موجز من نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها .

حيث يعتبر من مزايا تعليمات الافصاح الجديدة أنها وضعت تعريفا واضحا لكل من مصطلح الاعلان ومصطلح التصريح ، حيث حددت المادة (٢٤) من التعليمات بأنة يقصد بالاعلان لغايات تطبيق هذة التعليمات هو نشر المعلومات والبيانات المعنية لمرة واحدة في صحيفة يومية واحدة على الأقل باللغة العربية .

٢-١-٨ الطلب على تدقيق وفحص القوائم المالية المرحلية

ان الغالبية العظمى من قراء القوائم المالية ليس لهم الحق الاطلاع على سجلات ودفاتر الشركة ، وهم معتمدون على رأي مراقب الحسابات للحكم على صحة وسلامة المركز المالي ونتائج أعمالها الواردة ضمن التقارير المالية المنشورة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ان ماسبق يوفر دليلا قويا على أن مراقب الحسابات في مجال مراجعة القوائم المالية تحقق قيمة مضافة لمحتوى هذة القوائم المالية من المعلومات ، تتمثل في زيادة المنفعة للمستفيدين منها ، وأنة يجب أن تكون هذة المعلومات ملائمة وكافية لأغراض اتخاذ القرارات ، ولذلك تحتاج الى المراجعة بواسطة مراقب حسابات مستقل ، حتى يصبح بالامكان الاعتماد عليها من قبل كافة المستفيدين منها لأغراض اتخاذ القرارات (نصر ،٢٠٠١) .

وقد جاءت التشريعات الأردنية لتلزم الشركات المساهمة العامة بذلك ، بموجب نص المادة (١٤٢) من قانون الشركات المؤقت رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٢ والتي تنص على أن :" يعد مجلس الادارة الشركة المساهمة العامة تقريرا كل ستة أشهر يتضمن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والايضاحات المتعلقة بالبيانات المالية مصادقا عليه من مدقق حسابات الشركة ويزود مراقب الشركات بنسخة من التقرير خلال ستين يوما من انتهاء المدة (طاهات ، ٢٠٠٥) .

كذلك فان الماده (٨) من تعليمات الافصاح عن هية الأوراق الماليه فقرة (ب) منها والتي تنص على أنة :" يجب أن يتضمن التقرير المشار الية في الفقرة (أ) من هذة المادة مايلي :

6- تقرير مدقق الحسابات الشركة والذي يتضمن أنة قام باجراء مراجعه للقيود والبيانات المالية وذلك وفقا لمعايير التدقيق المقررة بموجب هذة التعليمات (هيئه الأوراق المالية ،٢٠٠٢) .

٢-١-٩ معوقات إعداد القوائم المالية المرحلية (النصف سنويه):

ان العامل الذي يصعب ويعقد تطبيقات اعداد التقارير المالية المرحلية هو صعوبة متأصلة في تحديد نتائج العمليات عن فترة أقل من سنة ، فعوائد بعض الأعمال متقلبة وموسمية بشكل كبير على طول فتراتها المؤقتة ، وبعضها تتحمل تكاليف باهظة في فترة مؤقتة تعود بالنفع على النشاطات التشغيلية في فترات أخرى ، وبالتالي فانة عند اعداد القوائم المالية المرحلية تواجه العديد من المشاكل أهمها مايلي :

١- تحديد الفترة المالية :

التقارير المالية المرحلية تعد عن فترة مالية أقل من سنة ، ولكن لابد من الذكر أن الفترة المالية محل القياس المرحلي يحكمها مجموعه من العوامل ، تتمثل طبيعه نشاطها وحجمها ، ومدى التقدم المحاسبي في الدولة ومتغيرات البيئية والاقتصادية والسياسية (فراج ، ١٩٩٥) ، فمعيار المحاسبي رقم (٣٤) لم يحدد الفترة التي يجب أن يطلب منها نشر تقارير مالية مرحلية عنها.

في المملكة الأردنية الهاشمية جاء التحديد ضمن قانون هيئة الأوراق المالية (قانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢) بالماده ٤٣ فقرة (أ) التي تنص " على كل مصدر أن يقدم الى الهيئة ، ووفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس ، التقارير الدوريه المبينة أدناة وأن يقوم بنشرها " البند ٢- تقرير النصف السنوي يقدم خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء نصف سنته الماليه " . وقد جاء توضيح هذة المادة ومحتويات التقرير بالمادة

رقم (٨) من تعليمات افصاح الشركات المصدرة والمعـــايير المحاســـبية ومعـــايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ (طاهات ، ٢٠٠٥) .

٢- مشكلة تطبيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات :

مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات يعتبر من أهم المبادئ المحاسبية التـــي يعتمـــد عليها التقرير المالي في تحديد نشاط الوحدة ، ومسألة تطبيـــق المقابلـــة الـــسليمة والعادلة والصحيحة بين النفقات والايرادات أمر يصعب تحقيقة عمليـــا اذ يـــصعب خلال الفترة المرحلية المقابلة بين عناصر النفقات وبنود الايرادات الخاصـــة بهـــذة الفترة (العاثم ، ١٩٩٧) .

٣- المدخل المناسب في اعداد التقارير المالية المرحلية :

هناك ثلاثة مداخل مستخدمة في اعداد التقارير المالية المرحلية وقياس المعلومـــات المرحلية ، وهذة المداخل هي :

أ- مدخل الاستقلال : تقوم فكرة هذا المدخل على أن الفترة المرحلية فترة محاسبية مستقله ومنفصلة تماما عن الفترة السنويه . ويتم اعداد التقارير الداخلية باعتمـــاد نفس المبادئ والسياسات والقواعد التي تطبق على التقارير السنوية ،وواجـــة هـــذا المدخل العديد من الانتقادات منها تخصيص التكاليف الثابتة التي تحدث في الفتـــرة المرحلية تتحملها هي فقط الأمر يؤدي الى نتائج مضللة ، لأنها لاتؤثر على الفترات المرحلية من نفس العام (Cristina , 2009).

ب- مدخل التكامل : تقوم فكرة هذا المدخل على أن الفترة المرحلية هـــي فتـــرة مكملـــة للفترة السنوية ، أي أنها جزء من العام الكامل وان هناك ارتباط وثيق بين الفترات المرحليـــة

خلال العام الواحد ، وبناء على ذلك فان التقديرات والمتراكمات التي تعمل في نهاية كل فترة مرحلية مؤقتة يجب أن تؤخذ في الاعتبار تأني نتائج العمليات فيما يتعلق بالفترة السنويه .

وحسب هذا المدخل يجب اتباع نفس السيسات والقواعد المتبعة في التقرير السنوي ، ولأغراض قياس الدخل المرحلي يجب مراعاة مايلي :

– تؤجل قيود اقفال المصروفات والايرادات حتى نهاية السنة المالية ، باعتبار ان كل فترة مرحلية هي جزء متكاملة مع السنة المالية ككل .

– يتم اجراء قيود التسوية في نهاية كل فترة مرحلية ، لتطبيق أساس الاستحقاق مرحليا.

– قيود التسوية عن الفترات المرحلية جميعا ستؤدي معا الى نفس أثر قيود التسوية التي كانت تجري في نهاية السنة المالية (نصر ، ٢٠٠١) .

ج– مدخل مشترك : تقوم فكرة هذا المدخل على أساس دمج المدخلين السابقين (الاستقلال والتكامل) واستخدامهما في وقت واحد عند اعداد التقارير المرحلية (FASB,1978).

وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) لم يحدد مدخلا معينا لاعداد التقارير المرحلية ، ويطبق في الأردن مدخل التكامل للفترات المرحلية (صالح ،٢٠٠٨).

٤– يمكن التغاضي عن بعض الدقة في المعلومات المحاسبية المرحلية في مقابل توافر هذه المعلومات المحاسبية في توقيت ملائم (حنش ،٢٠٠٩).

٥– إن حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بالقوائم المالية المرحلية لا تصل إلى مستوى الإفصاح في القوائم المالية السنوية، أي أن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المرحلية أقل تفصيلاً من المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية السنوية (حنش ، ٢٠٠٩).

المبحث الثاني : التوقيت المناسب Timtliness :

٢-٢-١ المقدمة

يقصد بخاصيه التوقيت الملائم أو التزامن هو توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات . فمن البديهي أنه اذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجه اليها ، فلن يكون لها تأثير على القرار، اذ أن عمليه اتخاذ القرارات محدده دائما بفترة زمنيه معينه . ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعه القرار. فبعض القرارات تستلزم سرعه اكثر من غيرها في توفير المعلومات الازمه . وهناك جانبان لخاصيه التوقيت الملائم (حنّان ،٢٠٠٦):

- دوريه التقارير ، بمعنى طول أو قصر الفتره الزمنيه التي يلزم اعداد التقارير عنها . ومن هنا ظهرت الحاجه الى تقديم تقارير مرحليه مؤقته عن فترات دوريه قصيره ربع سنوي أو نصف سنوي ، وفي عصر تكنولوجيا المعلومات بدأت يكثر المطالبات بدوريه شهريه ذلك الى جانب الدوره الماليه السنويه التقليديه .
- المده التي تنقضي بين نهايه الدوره الماليه التي تعد عنها التقارير وبين تاريخ نشر تلك التقارير واتاحتها للتداول.

ولتقديم المعلومات في التوقيت الملائم قد يكون من المفيد أحيانا التضحيه بشئ من الدقه ودرجه عدم التأكد لصالح التوقيت الملائم . فعمليه اتخاذ القرارات محدده عاده بفتره زمنيه لايمكن تأجيلها ، لذلك فان توفر المعلومات في الوقت المناسب يعد أمرا مفيدا ومرغوبا فيه حتى ولو كان ذلك على حساب الدقه في عمليه القياس . وهذا ما يحدث مع التقارير المرحليه المؤقته ، اذ أنها تقدم المعلومات بصوره أسرع ولفترات أقصر وان كان بدقه أقل ، الأمر الذي يزيد من منفعتها وتكون ملائمه للتنبؤ بالدخل السنوي للمنشأة (قيمه التنبؤيه) ، كما أنها

تقدم في الوقت نفسه تغذيه عكسيه (قدره تقييم ارتدادي) عن الأداء السابق والقرارات السابقه (حنّان ، ٢٠٠٦).

ويجري هنا عاده نوع من المقايضه بين خاصيه التوقيت وبين الدقه وتكون الافضليه معظم الأحيان لصاح التوقيت المناسب على حساب الدقه ، اذ أن المعلومه الأقل دقه تأتي في الوقت المناسب بحيث تكون مفيده لمتخذ القرار أكثر من معلومه تتسم بالدقه التامه ولكنها تأتي متأخره (حنّان ،٢٠٠٦).

وتعتبر الوقت جزء مهم من الموازنه بين التكلفه والمنفعه حيث تعد البيانات الماليه مفيده لمستخدميها اذا أتت في الوقت الملائم وكلما تأخرت عن وقتها فقدت فائدتها ولم تعد ملائمه للاستخدام في عمليه اتخاذ القرارات الاقتصاديه ، وعندما تتم الموازنه بين معلومات أقل موثوقيه تأتي في الوقت الملائم ، ومعلومات أكثر دقه وموثوقيه ولكن تأتي متأخره ، فان الكفه تميل لصالح تقديم المعلومات أقل موثوقيه ولكنها تأتي في الوقت المناسب (مطر ، السويطي ، ٢٠٠٨) .

وعموما فان الأفضل في الافصاح هو اصدار المعلومات بوقت أبكر من أن تكون المعلومات متأخرة ، حيث أن الشركات التي تبذل الوقت القليل في تقديم المعلومات تكون هي الأفضل ولكن ذلك يكون على حساب دقة المعلومات ونوعيتها (Robert , Gee, 2008).

٢-٢-٢ العوامل المؤثره في التوقيت المناسب :

الشركات المساهمه تحتاج الى أشكال مختلفه لاعلان الأرباح في الوقت المناسب والتي تكـون واحد من أكثر الأمور التي تعجل في اصدار أو اعلان القوائم الماليه في الوقـت المناسـب ، وهي تعجيل الأحداث واستلام المؤشرات عن طريق اصدار القـوائم الماليـه وجـذب انتبـاه المستثمر .

وقد أشار Bibuti Pradhan التوقيت المناسب للتقارير المالية هو عبارة" عن عامـل حاسـم للأهمية من أجل الفائدة ، وقيمة هذة المعلومات تعتمد علـى خـصائص الأشـخاص الـذين يرغبون في استخدام المعلومات ".

ان القرارات الاقتصادية والمالية التي تصدر عن طريق مستخدمي القوائم المالية هم يتـأثرون بدرجة كبيرة في قيمة الوقت ، وبالتالي لزيادة الحاجـة الـى التوقيـت المناسـب للـشركات المساهمة، يجب أن يكون قانون الشركة واضح في اصدار القوائم النصف سنوية فـي الوقـت المناسب ، وأيضا توفر المهارة للمحاسبين من أجل العمل على اصدار القوائم المالية النـصف سنوية في الوقت المناسب ، والالمام بقانون بورصة الأوراق المالية (Joshi,2005) .

وحتى يتم الافصاح عن المعلومات المحاسبيه في الوقت المناسب يجب أن يحدد تكلفه ومنفعـه الافصاح لهذه المعلومات المحاسبيه من خلال معرفه محتوى المعلومات المحاسبيه والتوقيـت الازمه لها ، ولذلك هناك عده عوامل تؤثر على توقيت المناسب لافـصاح عـن المعلومـات المحاسبيه وهي :

٢-٢-٢-١ تحديد فتره اصدار المعلومات المحاسبيه :

حيث تم تحديد الفتره مابين نهايه نصف السنة وفترة السماح باصدار القوائم الماليـــة المحليـــة لافصاح عن هذه المعلومه .

وكثير من الشركات لديها تحفظات في اختيار الوقت المناسب في الافصاح ، حيث انها تقــيس مابين المنفعه والتأخير ، فيما اذا كانت هناك فائده في التأخير تقوم الشركات بتــأخير افــصاح المعلومات المحاسبيه من خلال تقليل التكلفه ، واذا كانت المنفعــه والفائــده بالاســراع فــي الافصاح عن المعلومات المحاسبيه وأن تكلفتها أقل تقوم هذه الشركات بالافصاح فــي الوقــت المناسب ، كما جاءت الدراسات التي قــام بهــا (Hearly and Palepu 2001) و (Core 2001) و (Verrecchia 2001) .

٢-٢-٢-٢ ضعط المستثمر :

الابحاث الأوليه وجدت أن الشركات تستجيب لطلبات المستثمر في تعظيم الافصاح كما جــاء في دراسه (Mastumoto and Miller 2003 , Bushee and Noe 2000) .

حيث يميلون المستثمرون الى استقبال المعلومات المحاسبيه في الوقت المناسب للشركات التــي يستثمرون فيها أكثر من ان يتم تأخير هذه المعلومات المحاسبيه ، وأثبتت نفس الدراســات أن الشركات المساهمه التي تحتوي على أكبر عدد مــن المــساهمين ، تقــوم بالافــصاح عــن المعلومات المحاسبيه في الوقت المناسب أكثر من الشركات التي تحتوي على مساهمين أقل .

٢-٢-٢-٣ تكاليف الادعاءات القضائيه :

دراسه قامت فيها (Skinner 1994) والتي ناقشت ان تهديد المقاضاه يرتفع فــي حالــه أن هناك خسائر في الأرباح التي تزود بها الاداره والتي تعطي مؤشــر أو حــافز فــي تــأخير

الافصاح عن المعلومات المحاسبيه لتخفيض تكاليف المقاضاه ، ولدعم الفرضيه التي قامت بها (Skinner 1994) تبين أن الأخبار السيئه تعمل على تأخير في الافصاح من الأخبار الحسنه ، والتوقيت المناسب في الافصاح عن المعلومات المحاسبيه تلعب دور مهم في تخفيض الادعاءات القضائيه .

٢-٢-٢-٤ المنافسه :

عدد من الباحثين يمتلكون مقترحات أن قرار الافصاح في الوقت المناسب يمكن أن يكون متأثر بشكل كبير من المنافسين في السوق المالي ، حيث يستخدمون المعلومات أو الاشاعات المحيطه بالشركة ليتم تجاهل الأرباح التي حققتها الشركة ، وبالتالي فان الاسراع في الافصاح يؤدي الى تجنب هذة الاشاعات من قبل المنافسين كما جاءت في دراسه (Verrecchia 1983) و (Wagenhofer 1990) و (Feltham and Xie 1992) .

٢-٢-٢-٥ التعقيدات المحاسبيه :

ان الشركات التي يكون لديها كثير من المنتجات والتي تقوم بالتصنيع لكثير من المنتجات ، تحتاج الى عمليات محاسبيه معقده وبالتالي تحتاج الى وقت لافصاح عن المعلومات المحاسبيه أطول من الشركات التي تمتلك منتج واحد أو تقوم بتصنيع منتج معين والتي لاتحتاج الى تعقيدات في العمليات المحاسبيه .

٢-٢-٢-٦ عوامل بيئية :

حيث تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وكذلك لحاجة المستفيدين من التقارير الى مزيد من المعلومات الاضافية عن التغيرات

البيئية وأثرها على المشروع ، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها (سعادة ، ١٩٩٨).

٢-٢-٢-٧ حجم الاصول :

ان المشاريع التي لها حجم أصول كبيره تحتاج الى وقت كبير في عمليات الحسابية ، والى تكاليف أكبر من المشاريع التي تمتلك حجم أصول صغيرة ، والشركات التي حجم أصولها كبير تحتاج وقت أكبر في الافصاح عن المعلومات (Leventis,2004).

٢-٢-٢-٨ مراجعة أم لا من قبل المدقق :

الشركات التي تقوم باصدار القوائم المالية النصف سنويه وتقوم بمراجعتها من قبل المدقق تحتاج الى وقت أكبر ليتم التأكد من دقة هذة القوائم وصحتها من القوائم التي لاتراجع من قبل المدقق ويتم الافصاح عنها مباشرتاً (Efrim,2006).

٢-٢-٢-٩ عمر الشركة :

تعتبر الشركات التي لها فتره طويلة من تاريخ تأسيسها الى الآن ، تصدر المعلومات بشكل أسرع مما لها من خبرة في العمل وكادر محاسبي مؤهل من الشركات التي عمرها قصير مما لها من قلة الخبرة (Owusu,2000).

٢-٢-٢-١٠ ربحية الشركة :

الشركات التي تحقق أرباح كبيرة تسعى الى افصاح المعلومات بشكل أسرع من الشركات التي تحقق الخسائر من أجل ارضاء المساهمين وجذب المستثمرين لها (Givoly,1982) (Courtiz,1976).

٢-٢-٢-١١ الرفع المالي للشركة :

الشركات التي تكون مديونيتها عالية تسعى الى الابطاء في الافصاح عن المعلومات من الشركات التي مديونيتها قليلة والعكس صحيح (Deloof and Weets,2003).

٢-٢-٣ متطلبات التوقيت المناسب حسب المشرع الأردني

نصت المادة (١٤٠) من قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاتة في الفقرة (أ) على أنة" يترتب على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أن يعد خلال مدة لاتزيد على ثلاثة أشهرمن انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات المتمثلة بالميزانية السنوية العامة للشركة، وبيان الأرباح والخسائر، وبيان التدفقات النقدية، والايضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة ، مصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة ،والتقرير السنوي لمجلس الاداراة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية ، وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة ". والزامها بتزويد مراقب الشركات بنسخ عن هذة الحسابات والبيانات قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة بمدة لاتقل عن ٢١ يوما .

وأيضا ألزمت المادة (١٥) من تعليمات ادراج الأوراق المالية في بورصة عمان فقرة (أ) الشركة المدرجة في البورصة بالتقرير السنوي للشركة والذي يتضمن تقرير مجلس الادارة ، والبيانات المالية ، وتقرير مدققي الحسابات ، وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء سنتها المالية .(معايعة ،٢٠٠٦)

وأيضا ألزمت المادة (١٥) فقرة (أ) بند (١) وبند (٢) الصادرة بالاسناد لأحكام المادة (٧٢) من قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢ أن يتم تزويد البورصة بالتقارير السنوية ثلاثة

أشهر من انتهاء سنتها المالية ، وشهر من تاريخ انتهاء نصف سنتها المالية ، وأيضا الفقرة (ب) من نفس المادة أن يتم تزويد البورصة بالتقارير المالية الربع سنوية وذلك خلال شهر من انتهاء الربع المعني ، حيث أن التوقيت المناسب واحدا من ثلاث صفات هامة لخاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية ، والصفتان الاخريتان هما القيمة التنبؤية والتغذية العكسية .(بورصة عمان)

وتفرض معظم القوانين ومنها قانون الشركات الاردني ، مهلة ثلاث شهور من تاريخ الميزانية السنوية لنشر هذة البيانات . كما ان تعليمات الافصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية ، تلزم الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بالاعلان عن نتائج أعمالها نصف السنوية في غضون شهر واحد من نهاية نصف العام كما جاء في المادة (٤٣) فقره (أ) رقم (١) و (٢) من قانون المؤقت رقم (٧٦) لسنه ٢٠٠٢ قانون الأوراق الماليه .

وجاء في قانون الشركات ٢٠٠٢المعدل لقانون ١٩٩٧ :

المادة (141) نشر الميزانية العامة للشركة

"على مجلس الإدارة للشركة المساهمة العامة ان ينشر الميزانية العامة للشركة وحساب ارباحها وخسائرها وخلاصة وافية عن التقريرالنصف السنوي للمجلس وتقرير مدققي حسابات الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يومًا من تاريخ انعقاد الهيئة العامة".

المادة (142) التقارير المالية

"يعد مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة تقريرا كل ستة اشهر يتضمن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وحساب الارباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والايضاحات المتعلقة بالبيانات

المالية مصادقا عليه من مدقق حسابات الشركة ويزود المراقب الشركات بنسخة من التقرير خلال ستين يوما من انتهاء المدة".

٢-٣ المبحث الثالث : الدراسات السابقه

٢-٣-١ الدراسات العربيه

١- في عام ١٩٨٨ اجريت دراسة من قبل (غرايبة والازهري) بعنوان " توقيت اصدارالتقارير الماليه في الشركات المساهمة العامة الأردنية" لدراسة توقيت اصدار التقرير المالي السنوي لعينة من الشركات المساهمة الاردنية خلال فترة من عام ١٩٨١ ولغاية ١٩٨٥ وذلك من خلال دراسة فترتين : الفترة الاولى متمثلة بفترة التدقيق ، والفترة الثانية متمثلة بالفترة الكلية ، ولقد بينت نتائج تلك الدراسة وجود تحسن في توقيت اصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الاردنية خلال فترة الدراسة ، وكما كشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين توقيت اصدار التقارير المالية السنوية ونتائج اعمال الشركة مقاسة بالعائد على السهم من الربح ، حيث تبين ان التقارير التي تتضمن انباء سيئة تصدر متاخرة ، ولم تكشف الدراسة عن وجود علاقة هامة احصائيا بين توقيت اصدار التقارير السنوية وحجم الشركة مقاسا بمجموع اصولها وحجم مبيعاتها.

٢- دراسه (القضاه والمولا ، ١٩٩٧) بعنوان :" استجابه السوق للقوائم الماليه النصف سنويه " حيث استخدمت الدراسه عينه من ٣٢ شركه موزعه على القطاعات المختلفه في سوق عمان المالي للأوراق الماليه (صناعه وبنوك وخدمات وتأمين) والتي أصدرت تقاريرها النصف سنويه خلال الفتره من ٣١-١٢-١٩٩٢ ولغايه ٣١-١٢-١٩٩٣ ، حيث اتبعت منهجيه دراسه الحدث لاختبار الفرضيات .

واستنتجت بأن القوائم الماليه النصف سنويه يحتوي على معلومات ذات أهميه ، حيث توصلت الدراسه الى أن قوى السوق تستفيد من تلك المعلومات المحتواه في هذه القوائم والتقارير عند اتخاذ القرارات الاستثماريه .

٣- دراسه (ابونصار ولطفي ، ١٩٩٨) بعنوان :" العوامل المؤثره في تأخير اصدار التقارير الماليه السنويه للشركات الأردنيه " حيث افترضت هذه الدراسه الى وجود عده عوامل تؤثر في سرعه اصدار التقرير مثل حجم الشركه وطبيعه نشاطها وسياسات الشركه وقد قام الباحث بقياس متانه الرقابه الداخليه ودرجة تعقيدة والنظام المحاسبي واعتبرهما جزء من العوامل التي تؤثر على سرعة اصدار القوائم المالية ، وكذلك العلاقه بين مكتب التدقيق واداره الشركه ، وحجم مكتب التدقيق ، وطبيعه اجراءات التدقيق وتوقيتها .

ونتجت عن هذه الدراسه الى وجود علاقة ايجابية في حال ضعف النظام المحاسبي ونظام الرقابه الداخليه لدى الشركه المدققه عليها والتي لها أثرا ذات دلالة احصائية في تأخير اصدار التقرير المالي ، كما دلت الدراسه أيضا على أن حجم عمليات الشركه له أثر ذات دلالة احصائية في تأخير اصدار التقرير المالي السنوي ، ووجود علاقة ايجابية مابين مكتب التدقيق والرأي الذي يبدية المدقق في القوائم المالية وأيضا ادارة الشركة في تأخير اصدار التقرير المالي السنوي .

٤- في دراسة اجريت من قبل (جهماني،٢٠٠٠) بعنوان :" توقيت اصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة" ، حيث كان الهدف منها دراسة توقيت اصدار التقرير المالي السنوي وقياس مدى تاثير تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل جمعية مدققي الحسابات

القانونية ، وهدف ايضا دراسة العلاقة بين حجم المشروع وربحيتة في اصدار التقرير المـــالي ونتجت عنه :

أ_ وجود تناقص مستمر في متوسط فترة تدقيق حسابات الــشركات المــساهمة خــلال عــام ١٩٩٠_____١٩٩٣ مقارنة مع الدراسات في عام ١٩٨٨.

ب_ وجود تاثير واضح لتبني المعايير المحاسبة الدولية على فترة تدقيق حــسابات الــشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

ج_ وجود تناقص مستمر في متوسط فترة اصدار التقارير المالية السنوية للشركات المــساهمة فترة ١٩٩٠__١٩٩٣ مما يدل على وجود تحسن في فترة الاصدار الكلية.

د_ عدم وجود ارتباط هام احصائيا خلال الفترة ١٩٩٠__١٩٩٣بين فترة اصــدار التقــارير المالية السنوية للشركات المساهمة وكل من اجمالي اصول الشركة وصافي الارباح والخسائر، أي لا توجد علاقة بين كل من حجم الشركة وربحيتها وتوقيت اصدار التقارير المالية السنوية.

٥- دراسة (مسعود ، ٢٠٠٥) بعنوان : "أثر توقيت اصدار القوائم المالية على أسعار الأســهم وحجم التداول ". حيث هدفت هذة الدراسة الى ما يلي :

أ- اختبار مدى استجابة أسعار الأسهم ، وحجم التداول للافصاح عن التقارير المالية الــسنوية النهائية.

ب-اختبار مدى استجابة أسعار الأسهم ، وحجم التداول للبيانات المالية السنوية الأولية .

ج- المقارنة بين استجابة سوق عمان للأوراق المالية للمعلومات الــسنوية الأوليــة والنهائيــة ومقارنة تلك الاستجابة في الحالات التي يتم فيها الافصاح مبكرا ومثيلاتها التي يكــون فيهــا الافصاح متأخرا.

وتوصلت هذة الدراسة الى مايلي :

أ- يتأثر سوق عمان للأوراق المالية بنشر التقارير المالية السنوية وينعكس هـذا الأثـر على حجم التداول .

ب- لايوجد أثر ذو دلالة احصائية على عوائد الأسهم عند الاعلان عن التقـارير الماليـة السنوية أو الأولية.

٦-دراسة (معايعة ، ٢٠٠٦) بعنوان " العوامل المؤثرة في توقيت اصدار التقارير الماليـة السنوية للشركات الصناعية في الأردن" . حيث هدفت هذة الدراسة الى ما يلي :

أ- اختبار العلاقة بين نشاط الشركة في السوق وكل من فترة اصدار التقريـر الـسنوي للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وفترة التأخير الاختياري.

وفترة التأخير الاختياري :هي عبارة عن الوقت التي تحتفظ فية ادارة الـشركة بـالتقرير السنوي بعد انتهاء أعمال التدقيق وتوقيع المدقق على تقريرة لحين تسليم التقرير الـسنوي لهيئة اللأوراق المالية .

ب- اختبار العلاقة بين محتوى المعلوماتي للتقاريرالمالية وكل من فترة اصدار الـسنوي للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وفترة التأخير الاختياري.

ج- اختبار العلاقة بين تكلفة الملكية للشركة وكل من فتـرة اصـدار التقريـر الـسنوي للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وفترة التأخير الاختياري.

د- اختبار العلاقة بين حجم الشركة وكل من فترة اصـدار التقريـر الـسنوي للـشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وفترة التأخير الاختياري.

وتوصلت هذة الدراسة الى مايلي :

أ- الادارة مسؤولة عن عدم صدور التقاريرالمالية السنوية في الوقت المناسب.

ب-يتأثر توقيت اصدار التقارير المالية السنوية للشركات بنـــشاط الـــشركة فـــي الـــسوق وربحيتها وحجم الشركة ووضعها التنافسي ونوع الرأي الصادر عن المدقق.

ت- ميل ادارة الشركة الى التأخير الاخياري في اصدار التقارير المالية السنوية في حالـــة انخفاض نشاطها في السوق .

٢-٣-٢ الدراسات الأجنبيه

١- قام(Dyer and Muchugh,1975) بدراسة عنوانها:

"The Time Liness of Australia" والتي اجريت على الشركات الاسترالية ، تبين منهـــا ان المدة التي استغرقها اصدار التقارير المالية خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧١ قد زادت، وان الشركات الكبيرة تميل الى اصدار تقاريرها في فترة اقصر من تلك التي يستغرقها اصدار تقارير الشركات الصغيرة ، ولم تجد هذة الدراسة علاقة مهمة احصائيا بين توقيـــت اصـــدار التقارير المالية السنوية وبين مستوى الربحية للشركة.

٢- وقام (Courtiz,1976) بدراسة عنوانهـــا :" Relationship between timeliness corporate reporting and corporate attributes " حيث نتجت عن هـــذة الدراســـة ان فترة اصدار التقارير السنوية في نيوزلاندة تتزايد وان الشركات الكبيرة فيها تعد تقاريرها فـــي فترة اقصر من فترة اعدادها في الشركات الصغيرة ، وان تلك التي تحقق خسائر تميـــل الـــى تاخير اصدار تقاريرها السنوية .

٣- ودلت الدراسة التي اجراها(Whittred,1980) عنوانها :" The Timeliness Of The Austrlia Annual Report " على الشركات الاسترالية خلال فترة ١٩٧٢ ولغايـــة ١٩٧٧

حيث نتجت عنها : ان متوسط فترة اصدار التقرير السنوي لهذة الشركات مستقر خلال المـــدة وان كانت فترة الاصدار قد نقصت بالمقارنة مع فترة الدراسة السابقة.

٤-دراسه أجراها (Whittred .G.P,1980) بعنوان :" The Efficiency of the Auditor and the Timeliness of Annual Financial Reports of Joint Stock Companies" حيث بحثت هذه الدراسه في أثر تقرير المدقق المتحفظ على توقيـت اعـــلان عن التقرير السنوي لعينه عشوائيه من الشركات المدرجه في بورصـــه ســدني للفتــره مــن ١٩٦٥-١٩٧٤ . وقارن الباحث بين عينه من الشركات التي أظهر مدقق حساباته تحفظا فـــي تقريره مع أخرى لم يظهر المدقق تحفظا في تقريره لتحديد فتره الاصـــدار للتقريــر الـــسنوي بالنسبه للشركات التي تحفظ مدققها في تقريره ، وتم التعرف في هذه الدراســه علـــى ثـــلاث فترات هي : الفتره الأولى وتمتد من اليوم التالي لنهايه السنه الماليه الى يوم اعـــلان الاولـــى عن التقرير ، والفتره الثانيه فتره توقيع المدقق وتمتد من اليوم التالي لنهايه السنه الماليـــه أي يوم توقيع المدقق على الرأي الذي يتضمنه تقريره ، والفتره الثالثه هي الفتره الكليـــه وهـــي الفتره من اليوم التالي لنهايه السنه الماليه ولغايه تسليم التقرير السنوي لبورصه سدني . وقـــد استخدم في تحليل البيانات الاختبارات غير المعلميه لأن توزيع البيانات غير طبيعي .

وأظهرت النتائج أن تقرير المدقق المتحفظ يؤخر كل من الاعـــلان الأولـــى عـــن الأربـــاح والاعلان عن التقرير السنوي . وفسرت النتيجه بأنه في حاله التقرير المتحفظ للمدقق تكـــون هناك حاجه لوقت أطول في عمليه التدقيق والتفاوض مع الاداره بخصوص التحفظات .

٥- دراسه (Davies and Whittred , 1980) بعنـــوان :" The Association Between Selected Corporate Attributes and Timeliness In Corporate Reporting" حيث تم أخذ ١٠٠ شركه استراليه صناعيه وتجاريه في الفتره مابين ١٩٧٢-١٩٧٧ استكمالا

لما بدأه (Dyer and Mchugh) في محاوله منهما للتعرف على بعض الخصائص الماليه للشركه التي يمكن أن تؤثر على فتره اصدار التقرير السنوي ، وتم استخدام تحليل الارتباط بين عدد من المتغيرات الاضافيه ، اضافه الى متغيرات دراسه (Dyer and Mchugh) مثل حجم شركه التدقيق ، التغير في شركه التدقيق ووجود بنود غير عاديه . وتوصلا الى أن الشركات الكبيره تحتاج الى وقت أقل من الشركات الصغيره لاصدار تقريرها السنوي . ولم تجد الدراسه أي علاقه معنويه بين كل من : ربحيه الشركه ، وتاريخ انتهاء سنتها الماليه ، وحجم شركه التدقيق ، والتغير في شركه التدقيق وفتره اصدار التقرير السنوي . وتبين كذلك أن الشركات التي تحتوي تقاريرها الماليه على تغير كبير في البنود الغير عاديه (Extraordinary items) تطول فتره اصدارها للتقرير السنوي .

٦- دراسه (Givoly and Palmon , 1982) بعنوان :" Timeliness Of Annual Earning Announcement " حيث أخذت عينه من ٢١٠ شركه مدرجه في سوق نيويورك المالي مقسمه على ٢٥ قطاعا صناعيا بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٤ ، لمحاوله توضيح أهميه توقيت الاعلان عن التقرير السنوي ، والمنفعه المترتبه على هذا التوقيت ، فتم اختبار العلاقه بين المحتوى المعلوماتي للتقارير الماليه وبعض الخصائص الشركه وتوقيت اصدار التقرير السنوي ، وقد أظهرت النتائج أن فتره اصدار التقرير السنوي عبر السنوات ، وأصبحت الشركات أكثر التزاما بالمده القانونيه ، وأن فتره الاصدار ترتبط بالقطاع الصناعي الذي تنتمي اليه الشركه أكثر من ارتباطه بخصائص الشركه نفسها ، وتبين كذلك الاعلان المبكر عن الأرباح الذي يتضمن محتوى معلوماتيا ايجابيا عن الشركه وبالتالي يحفز على الاصدار المبكر للتقرير السنوي .

٧- قارنت دراسة استرالية والتي اجراها (Whitterd,Zimmer,1984) عنوانها :

" The Timeliness Of Financial Reporting and Financial " والتي قارن فيها بين اصدار التقرير في كل من الشركات الناجحة والمتعثرة منها، حيث تبين ان المتعثرة تصدر تقاريرها في مدة اطول من بقية الشركات.

٨- كشفت دراسة اجراها (Givoly and Palman,1984) عنوانها :

"Schedule for the Announcement of Quarterly_ " على الشركات في الولايات المتحدة الامريكية عن انخفاض مستمر في الفترة التي يستغرقها اصدار التقرير خلال مدة الدراسة (١٩٦٠---١٩٧٤). وحللت هذة الدراسة العلاقة بيت توقيت اصدار التقرير السنوي وبين محتوياتة ، وتبين ان التقرير الذي يتضمن انباء سيئة يصدر في وقت متاخر.

٨- وقام (Owusu,2000) بدراسة عنوانها :

"Timeliness Of Corporate Financial Reporting In Emerging Capital Market :Empirical Evidence From The Zimbabwe Stock Exchange"

حيث هدفت هذة الدراسة الى اختبار هذة العوامل متضمنا تاريخ توقيع المدقق ، وتاريخ الاعلان عن الأرباح .

ونتجت عن هذة الدراسة : أن كلا من حجم الشركة (مقاسة بحجم الأصول) وربحيتها (مقاسة بالعائد على حقوق المساهمين) وعمر الشركة ، يرتبطون بعلاقة سالبة مع توقيت اصدار التقارير السنوية ، وفترة التدقيق ترتبط بدرجة مهمة احصائيا بتاريخ الاعلان عن الأرباح وفترة التدقيق مع فترة الاعلان لم تكن مهمة بدرجة احصائيا.

١٠- دراسه قام فيها (Haw et al .2000) بعنوان :" Timeliness OfAnnual Report Release Market " حيث أخذت هذه الدراسه عينه من الشركات المدرجه في السوق المالي الصيني في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) .

واستنتجت هذه الدراسه أن الشركات التي تتضمن بياناتها محتوى جيد مــن الأخبــار تــصدر تقريرها السنوي بفتره أقصر من الشركات التي تتضمن محتوى ســيئا مــن الأخبــار ، وأن الشركات التي تكبدت خسائر تؤخر اصدار تقريرها السنوي ، كما تبــين أن الــشركات التــي يتحسن أداؤها تقصر فتره اصدارها وتلك التي تسوء أداؤها تطــول فتــره اصــدارها . وقــد أظهرت هذه الشركات تحسنا في نمط اصدارها للتقرير السنوي عبر السنوات في حاله الأخبار الجيده ، وتأخر في نمط اصدارها للتقرير السنوي في حاله الأخبار السيئه .

١١- دراسه (Deloof and Weets , 2003) بعنوان :

"Information Disclousre and The Timeliness Of Annual Shareholder Meeting and Financial Statement Filing In Beqium"

حيث أخذ عينه من ١٨٩٢ شركه غير ماليه في بلجيكا في عام ١٩٩٦ ، لمعرفه تأثير بعــض الخصائص الماليه للشركات الماليه وغير الماليه على توقيت اصدار التقرير الــسنوي لهــا ، ومدى تأثير هذا التوقيت على موعد اجتماع الهيئه العامه للمساهمين .

واستنتجت الدراسه أن بعض الخصائص الماليه في الشركه مثل وجود التزامات طويله الأجــل ، ونسبه المديونيه منخفضه ، واحتياطي السيوله عالي ، ونسبه استثمارات مرتفعه ، وأربــاح غير اعتياديه يحفز الشركات لاصدار التقرير السنوي بشكل أسرع من تلك التي تحقق خــسائر

نتيجه أعمال غير اعتياديه ،ولها نسبه مديونيه عاليه ، وحجم اســتثمارات منخفــضه ، حيــث تنتظر الأخيره فتره أطول للدعوه الى اجتماع الهيئه العامه للمساهمين .

١٢-وقــام (Leventis and Weetman,2004) بدراســة عنوانهــا:"

Timeliness Of Financial Reporting : Applicability Of Disclosure Theories In An Emerging Capital Market "

هدفت هذة الدراسة الى اختبار العوامل على سوق أثينا في عــام ١٩٩٧ ، وتوصــلت هــذة الدراسة الى أن توقيت اصدار التقرير السنوي يرتبط بعلاقة سالبة مع التغير فــي الربحيــة ، ونسبة التركز الصناعي ، وحجم الشركة.

١٢- وقامت (Sengupta,2004) بدراسة عنوانها :

"Disclosure Timing : Determinates Of Quartely Earning Release Dates"

حيث هدفت هذة الدراسة الى بيان الوقت الذي تستطيع الشركات الافصاح فيه عــن البيانــات الربع السنوية أي تحديد الوقت .

وأظهرت النتائج: أن الشركات التي تلتزم بالوقت هي التي عليها ضغط من قبل المــستطلعين والمستثمرين وأيضا التي عليها قوانين تشريعية وغرامات للالتزام بالوقت ، أما الشركات التي تكون المساهمين فيها محدودة كضمن الأقارب ، والشركات التي تكون عملها معقدة تتأخر عن الوقت المطلوب منها.

١٣- وقام (Efrim,2006) بدراسة عنوانها :

"Determinants Of The Timeliness Of Quarterly Reporting : Evidence From Canadian Firms"

حيث هدفت هذة الدراسة : تحديد الوقت لاصدار البيانات المالية الربع السنوية .

وأظهرت النتائج عن هذة الدراسة :

أ-أن الشركات التي لديها شفافية في المعلومات يكون وقت اصدار التقارير الربع السنوية أقل من الشركات التي ليس لديها شفافية في المعلومات.

ب -أن الشركات التي ليس لديها مشاكل في الشركات يكون وقت اصدار التقارير الربع السنوية أقل من الشركات التي لديها مشاكل مادية .

ت- أن الشركات التي تكون بياناتها المالية الربع السنوية مراجعة من مكتب التدقيق تحتاج لوقت أكثر من الشركات التي تكون بياناتها المالية غير مراجعة من مكتب التدقيق.

١٤- وقام (Wang,et al ,2008) بدراسه عنوانها :

"Timeliness Of Annual Report , Management Disclosure and Information Transparency .Evidence From China"يث حيث هدفت هذة الدراسه الى فحص العوامل الحاسمة في التأثير على توقيت اصدار القوائم الماليه ، حيث اجريت هذة الدراسه في الصين.

واستنتجت الدراسة الى مايلي :

أ- افصاح الادارة عن المعلومات لة تأثير قوي على توقيت اصدار التقارير المالية .

ب- اصدار الارباح لة تأثير على توقيت اصدار التقارير المالية تأثيراً ايجابياً.

ت- رأي التدقيق ، وربحية السهم ، وشفافية المعلومات لهم علاقة ايجابية بتوقيت اصدار التقارير المالية .

١٥- وقام (Gee,et al ,2008) بدراسه عنوانها :

"Corporate Governance and The Timeliness Of Financial Reportinf "

وهذة دراسة تجريبية واجريت في الصين حيث هدفت هذة الدراسة الى قياس الوقت الذي تستغرقة الشركات في الصين مابين انتهاء من التقارير المالية وتوقيع المدقق عليها وبين الافصاح عن هذة التقارير للعامة ، ومقارنة التوقيت مابين الشركات الصينية والشركات الأجنبية المتواجدة في دوله الصين في ضوء سوق الاقتصادي المتطور لها .

ونتجت عن هذة الدراسة مايلي :

أ- الشركات الصينية تصدر التقارير المالية في وقت أطول من الشركات الأجنبية المتواجدة في الصين.

ب- الشركات الصينية تبذل الجهد أن تصدر التقارير المالية بوقت أقصر في المستقبل.

٢-٣-٣ ما يميز هذه الدراسه عن الدراسات السابقه

بالرغم من تعدد الدراسات التي تتعلق بتوقيت اصدار التقارير المالية السنوية والربع ســنوي ، الا أن هذة الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من خلال معرفة هــذا التوقيــت (النــصف سنوي) هل يتأثر بربحية المنشأة أو بالمديونية أو بعمر المنشأة أو بحجم موجوداتها أو بأداء المنشأة ، وسوف تتم هذة الدراسة بقياس الفترات للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، وتعد هذة من الدراسات الحديثة حسب رأي الباحث .

الفصل الثالث

المنهجية

٣-١ التمهيد

٣-٢ النموذج التخطيطي للدراسه

٣-٣ مجتمع وعينه الدراسه

٣-٤ أساليب جمع البيانات

٣-٥ فرضيات الدراسه

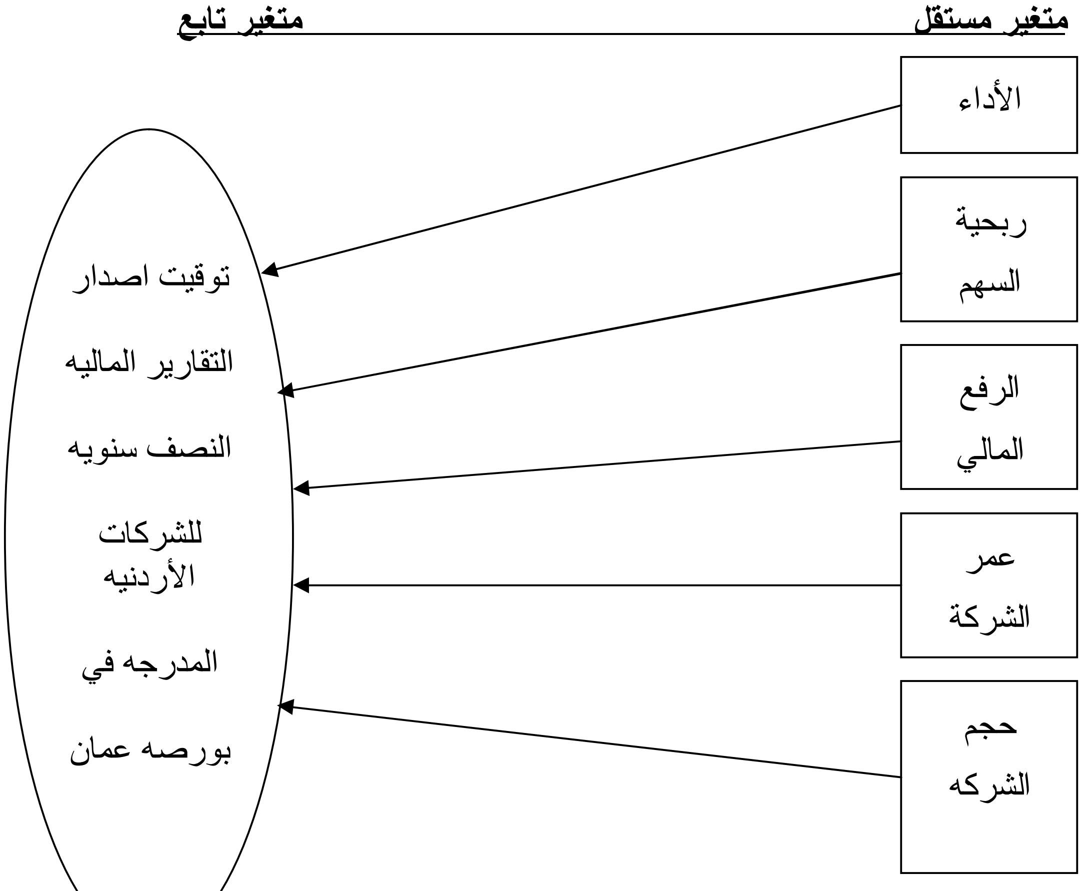
٣-٦ أساليب تحليل البيانات

٣–١ تمهيد

تعتبر منهجيه الدراسه من أهم خطوات البحث العلمي لما لها من أثر بالغ على صحه ودقه النتائج التي يتم التوصل اليها ، ففي هذا الفصل سيتم بيان النموذج التخطيطي للدراسه بناء على الاطار النظري للدراسه ، بالاضافه الى بيان مجتمع وعينه الدراسه ، فرضيات الدراسه ، واطارها النظري ، مغيرات الدراسه ، مصادر جمع البيانات ، والأساليب الاحصائيه المستخدمه .

٣–٢ النموذج التخطيطي للدراسه

صنفت المتغيرات الى متغيرين : متغير تابع ومتغير مستقل بالشكل التالي :



٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسه من جميع الشركات المدرجه في بورصه عمان للأوراق الماليه لقطاع (خدمات، صناعه) ، وتم اختيار جميع الشركات الصناعيه والخدميه حيث بلغ مجموعهما (١٣١) شركه ، بعد أن تم استبعاد بعض الشركات الصناعيه والخدميه التي لاتتوفر لها بيانات ماليه كامله في أي سنه من السنوات الدراسيه ، كما تم استخدام التقارير والقوائم الماليه المنشوره لهذه الشركات ، وغطت فتره الدراسه للعام ٢٠٠٧ -٢٠٠٨ -٢٠٠٩ ، حيث بلغت عينة الدراسة (٣٥٧) مشاهدة (Observation) على مدى ثلاث سنوات ، حيث كانت عدد المشاهدات عام ٢٠٠٧ هي (١٠٨) مشاهدة ، وفي عام ٢٠٠٨ هي (١١٩) مشاهدة ، وفي عام ٢٠٠٩ هي (١٣٠) مشاهدة.

٣-٤ أساليب جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسه في جمع البيانات على المصادر التاليه :

١. القوائم الماليه النصف سنويه المنشوره للشركات من خلال مكتبه بورصه عمان .

٢. موقع بورصه عمان للأوراق الماليه على شبكه الانترنت (www.asc.jo).

٣. الوسائط الالكترونيه التي تتيحها موقع بورصه عمان .

٣-٥ فرضيات الدراسه :

أولاً : بينت كثير من الدراسات أن الاداره تسارع على الافصاح بالأخبار الجيده وتتباطأ عن الأخبار السيئه . وقد يعود ما يترتب على ذلك ردود فعل في السوق ، حيث تقرر الاداره الاحتفاظ بالمعلومات فتره من الزمن ، وقد تنشرها تدريجيا .(Haw et al.,2000) ، أما في دراسه (Owusu,2000) دل على أن العلاقه بينهما سلبيه. وقد تم صياغة الفرضية بالشكل العدمي كما يلي:

الفرضية الأولى (HO 1): لايوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الأداء.

وقد تم قياس الأداء من خلال صافي الربح على حقوق المساهمين .

الأداء= صافي الربح /حقوق المساهمين

ثانياً : يتوقع أن ربح المنشأه يؤثر على توقيت اصدار القوائم الماليه النصف سنويه ، حيث اذا كانت هناك ربح للمنشأه فان الشركه تسرع في اصدار القوائم الماليه النصف سنويه ، واذا كانت هناك خسائر فان الشركه تتباطأ في اصدار هذه القوائم الماليه النصف سنويه كما جاء في دراسه (غرايبه والأزهري ،١٩٨٨) ودراسه (الجهماني ، ٢٠٠٠) ودراسه (Courtiz,1976) ودراسه (Givoly,1982) أما في دراسه (Leventis,2004) فكانت العلاقه بينهما عكسيه.وقد تم صياغة الفرضية بالشكل العدمي كما يلي :

الفرضية الثانية (HO 2): لايوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنويه وبين ربحية المنشاة(ربحية السهم) .

حيث تم قياس ربحية المنشأة بالمعادلة التالية:

العائد على السهم = الربح الناتج من الأسهم العادية /عدد الأسهم العادية

ثالثاً :تعتبر الرفع المالي (المديونيه) مقياسا للمخاطر التمويليه والتي تزداد بزياده نسبه الدين في هيكل التمويل ، مما يدفع الاداره الى اختيار الطرق والسياسات المحاسبيه التي تؤدي الى زياده الدخل المحاسبي في حاله كانت نسبه المديونيه مرتفعه ، حيث اذا كانت نسبه المديونيه عاليه ، سوف يتم تأخير في اصدار القوائم الماليه النصف سنويه ، وكذلك العكس اذا كانت نسبه المديونيه منخفضه تعمل على تحفيز في اصدار القوائم الماليه النصف سنويه بصوره أسرع كما جاء في دراسه (Deloof and Weets,2003) ، وقد تم صياغة الفرضية بالشكل العدمي كما يلي :

الفرضية الثالثة (HO 3): لايوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنويه وبين الرفع المالي .

وقد تم قياس الرفع المالي بالمعادلة التالية :

الرفع المالي (المديونية) = اجمالي الالتزامات طويلة الأجل/اجمالي الأصول

رابعًا : كلما زادت عمر المنشأه زادت خبرتها لديها وخبرتها في السوق وخبره بالتعامل مع المتنافسين ، وبالتالي كلما كانت عمر النشأه أكبر كانت اصدار القوائم الماليه النصف سنويه بوقت أقصر من المنشآت التي عمرها صغير والتي تحتاج الى وقت أطول في اصدار القوائم الماليه النصف سنويه ، ولكن دراسه (Owusu,2000) بينت أن العلاقه بين عمر المنشأه وتوقيت الاصدار علاقه سلبيه . وقد تم صياغة الفرضية بالشكل العدمي كما يلي:

الفرضية الرابعة (HO 4): لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنويه وبين عمر المنشاة.

حيث تم قياس العمر بالمعادلة التالية : .

عمر المنشأة = تقاس فترة انشاء المنشأة بالسنوات حتى نهاية عام دراسه الباحث .

خامساً : بينت الدراسات أن الشركات الأكبر حجما تكون قتره اصدار القوائم الماليه النصف سنويه أقل من الشركات الأصغر حجما وبالتالي أن العلاقه بينهما ايجابيه كما جاء في دراسه (أبو نصار ولطفي ، ١٩٩٨) ودراسه (جهماني ، ٢٠٠٠) ودراسه (معايعه ، ٢٠٠٦) . وجاء في دراسه (Leventis , 2004) أن العلاقه بين الحجم وتوقيت الاصدار علاقه سلبيه ، حيث تم صياغة الفرضية بالشكل العدمي كما يلي :

الفرضية الخامسة (HO 5) : لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنويه وبين حجم الشركةٍ .

وقد تم قياس حجم الشركة بالمعادلة التالية :

حجم المنشأه (Log T.A) = حجم الأصول.

٣-٦ أساليب تحليل البيانات :

استخدم الباحث الأساليب الاحصائيه التاليه لتحليل البيانات الدراسيه وهي :

- ❖ اختبار (T-test): لبيان الفرق بين المتوسطات الحسابية لفرضيات الدراسة.
- ❖ الاحصاء الوصفي : المتمثل بالمتوسطات الحسابيه ، والانحرافات المعياريه ، والمدى ، والقيم الدنيا والعليا .
- ❖ تحليل الانحدار متعدده المتغيرات : في حالات عمليه متعدده يمكن أن يكون المتغير التابع (Y) معتمدا في تفسيره على أكثر من متغير مستقل (X) واحد . وبهدف الوصول الى نموذج يوضح العلاقه بين المتغير التابع (فتره اصدار القوائم الماليه النصف سنويه) وبين المتغيرات المستقله (الأدء ، الرفع المالي ، الربحيه ، عمر المنشأه ، حجم المنشأه) . فقد تم اجراء الانحدار المتعددة المتغيرات لاختبار فرضيات الدراسه بالاعتماد على معاملات هذه المتغيرات في نموذجي الانحدار ودرجه أهميتها باستعمال قيمه P-Value عند مستوى دلاله احصائيه معينه.

$$Y=a +B1iX1+B2X2+B3X3+B4X4+B5X5+ E$$

حيث :

Y : فتره اصدار القوائم الماليه النصف سنويه

X1: الأداء .

X2: ربحيه المنشأه .

X3: الرفع المالي .

X4: عمر المنشأه .

X5: حجم المنشأه .

E: مقدار الخطأ العشوائي .

B5−B1: معاملات الانحدار

a: معامل ثابت .

الفصل الرابع

التحليل الاحصائي

٤-١ المقدمة

٤-٢ الاحصاء الوصفي

٤-٣ اختبار t-test

٤-٤ الانحدار المتعدد

٤-١ المقدمة

يشتمل هذا الفصل على محورين أساسين : المحور الأول يتمثل في اجراء الاحصاء الوصفي لمتغير الدراسة للقطاعين (الصناعي ، الخدمي) للسنوات من عام ٢٠٠٧ الى عام ٢٠٠٩ وذلك باستخدام بعض الأساليب الاحصائية الوصفية (كالوسط الحسابي .الانحراف المعياري) والمحور الثاني اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام بعض النماذج الاحصائية.

٤-٢ الاحصاء الوصفي

في هذا التحليل تم تقسيم الشركات الصناعية والخدمية الى مجموعتين :

حيث اعتبرت مجموعة y0 : الشركات التي تصدر القوائم المالية النصف سنوية أقل من ثلاثون يوما.

واعتبرت مجموعة y1 : الشركات التي تصدر القوائم المالية النصف سنوية أكثر من ثلاثون يوما .

الجدول (٤-٢)

المجموعة	التوقيت	الأداء	الربحية	الرفع المالي	العمر	الحجم
yo	Mean N Deviation	0.1494 284 3.16678	0.0733 284 0.22017	0.3007 284 0.20944	16.8627 284 14.57158	7.2056 284 0.59068
Y1	Mean N Deviation	-0.7332 67 6.03379	0.0276 67 0.13500	0.3638 67 0.21902	13.2164 67 9.94844	7.3316 67 0.50072
Total	Mean N Deviation	-0.191 351 3.88518	0.0646 351 0.20726	0.3127 351 0.21244	16.1667 351 13.87109	7.2296 351 0.57606

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيانات متغيرات الدراسة مقسمة حسب مجموعتين المتعلقتين بتوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية حيث (y0 : أقل من ثلاثون يوما ،y1 : أكثر من ثلاثون يوما) وقد تم التوصل الى النتائج التالية :

الأداء : لقد تبين من الجدول (٤-٢) أن الوسط الحسابي في حالة مجموعة (y0) والبالغة 0.1494 أكبر منة في حالة المجموعة (y1) والبالغة 0.7332- وقد بلغ المتوسط العام - 0. 191 - .

الربحية : لقد تبين من الجدول (٤-٢) أن الوسط الحسابي في حالة مجموعة (y0) والبالغ 0.0733 أعلى منة في حالة مجموعة (y1) والبالغة 0.0276 حيث بلغ المتوسط العام 0.0646 .وأن القيمة الاسمية للسهم لجميع الشركات هي دينار وبالتالي تم أخذ المتوسط ل E.P.S.

الرفع المالي : لقد تبين من الجدول (٤-٢) أن الوسط الحسابي في حالة مجموعة (y0) والبالغة 0.3007 أقل منة في حالة المجموعة (y1) 0.3638 وقد بلغ المتوسط العام 0.3127 .

عمر الشركة : لقد تبين من الجدول (٤-٢) أن الوسط الحسابي في حالة مجموعة (y0) والبالغة 16.8627 أكبر منة في حالة المجموعة (y1) والبالغة 13.2164 وقد بلغ المتوسط العام 16.1667 .

حجم الشركة : لقد تبين من الجدول (٤-٢) أن الوسط الحسابي في حالة مجموعة (y0) والبالغة 7.2056 أقل منة في حالة المجموعة (y1) والبالغة 7.3316 وقد بلغ المتوسط العام 7.2296 .

٤-٣ اختبار t-test

وقد تم استخدام اختبار t-test for independent sample لاختبار الفروقات في المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة المستقلة حيث تم التوصل للنتائج التالية :

جدول (٤-٣)

المتغير	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	sig
الربحية	Y0	0.0733	0.2202	1.63	0.104
	Y1	0.0276	0.135		
الرفع المالي	Y0	0.3007	0.209	-2.199	0.029
	Y1	0.3638	0.219		
عمر الشركة بالسنوات	Y0	16.8627	14.572	2.445	0.016
	Y1	13.2164	9.948		
الأداء	Y0	0.1494	3.167	1.677	0.094
	Y1	-0.7332	6.03379		
حجم الشركة	Y0	7.2056	0.590	-1.614	0.107
	Y1	7.3316	0.501		

من مطالعتنا للجدول (٤-٣) قد تبين أن قيمة t المحسوبة في حالة متغيري الرفع المالي وعمر الشركة أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.050 وبالتالي يمكن القول أنة يوجد فروقات ذات دلالة احصائية في الرفع المالي وعمر الشركة بين مجموعتي توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية ، حيث يمثل الفروقات في حالة الرفع المالي لصالح زيادة الرفع المالي في مجوعة (y1) بمتوسط حسابي 0.3638 بينما في حالة عمر الشركة فتمثل الفروقات لصالح المجموعة (y0) ذات الوسط الحسابي 16.8627 .

٤-٤ اختبار الفرضيات

سيتم الاعتماد على المحاور التالية لاختبار الفرضيات :

١- اختبارالفرضيات كمجموعة واحدة .

٢- اختبار الفرضيات كل متغير مستقل على حدا .

ولغايات اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الانحدار المتعدد وذلك على النحو التالي :

$$Y=a +B1iX1+B2iX2+B3X3+B4X4+B5X5+ E$$

اضافة الى استخدام قيمة الدلالة المعنوية (sig) كقاعدة لقبول الفرضيات أو رفضها من خلال اختبار العلاقة (coefficients) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على النحو التالي :

- تقبل الفرضية العدمية (H0) اذا كانت قيمة (sig) أكبر من 0.050 .

- ترفض الرضية العدمية (H0) اذا كانت قيمة (sig) أقل من 0.050 .

أولا : اختبار الفرضيات كمجموعة واحدة رئيسية معا :

الجدول (٤-٤)

F المحسوبة	F الجدولية	F sig	نتيجة الفرضية العدمية	R	R2
2.663	2.210	0.022	رفض	0.193	0.037

لقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد حيث وجدنا من مطالعتنا في الجدول (٤-٤) أن قيمة (F المحسوبة = 2.663) أكبر من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية (H0) اذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (H0) اذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة (H1) ، وهذا يعني انة يوجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الربحية والأداء والعمر والحجم والرفع المالي للشركة ، الا أن العلاقة بينهم ضعيفة كون R = 0.193 والمتغيرات المستقلة تفسر 0.037 من المتغير التابع حيث أن المعادلة هي :

Y= -0.187-0.119(profit)+0.161(leverage)-0.003(age)-0.006(performance)+0.052(size)

ثانيا : اختبار فرضيات كل على حدا

جدول (٤-٥)

المتغير	T	SIG
الأداء	-1.108	0.269
الربحية	-1.075	0.283
الرفع المالي	1.552	0.122
العمر	-1.693	0.091
الحجم	1.335	0.183

اختبار الفرضية الأولى :

تتعلق هذة الفرضية بمعرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الأداء حيث صيغت الفرضية العدمية والبديلة على النحو التالي :

H0: لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الأداء.

H1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الأداء .

وبالنظر للجدول (٤-٥) نجد أن قيمة sig المحسوبة والبالغة 0.269 أكبر من 0.050 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة على النحو التالي :

H0 : لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الأداء .

وأتت هذة الدراسة متفقة مع دراسة (Owusu .2000) ودراسة (Davis and Whittred,1980) .

اختبار الفرضية الثانية :

تتعلق هذة الفرضية بمعرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الربحية حيث صيغت الفرضية العدمية والبديلة على النحو التالي :

H0: لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الربحية .

H1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الربحية .

وبالنظر للجدول (٤–٥) نجد أن قيمة sig المحسوبة والبالغة 0.283 أكبر من 0.050 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة على النحو التالي :

H0 : لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الربحية .

وهذة الدراسة أتت موافقة مع دراسة (ابو نصار ، لطفي ،١٩٩٨) ودراسة (Dyer and Muchung,1975) ودراسة (Davis and Whittred).

اختبار الفرضية الثالثة :

تتعلق هذة الفرضية بمعرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الرفع المالي حيث صيغت الفرضية العدمية والبديلة على النحو التالي :

H0: لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الرفع المالي .

H1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الرفع المالي .

وبالنظر للجدول (٤-٥) نجد أن قيمة sig المحسوبة والبالغة 0.122 أكبر من 0.050 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة على النحو التالي :

H0 : لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الرفع المالي .

وأتت هذة الدراسة موافقة مع دراسة (Dyer and muchugh,2003) ودراسة (Owusu,2000) .

اختبار الفرضية الرابعة :

تتعلق هذة الفرضية بمعرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين العمر حيث صيغت الفرضية العدمية والبديلة على النحو التالي :

H0: لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين العمر .

H1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين العمر .

وبالنظر للجدول (٤-٥) نجد أن قيمة sig المحسوبة والبالغة 0.091 أكبر من 0.050 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة على النحو التالي :

H0 : لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين العمر .

وأتت هذة الدراسة موافقة مع دراسة (Deloof and Weets ,2003) ودراسة (الجهماني ،٢٠٠٠) .

اختبار الفرضية الخامسة :

تتعلق هذة الفرضية بمعرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الحجم حيث صيغت الفرضية العدمية والبديلة على النحو التالي :

H0: لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الحجم .

H1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الحجم .

وبالنظر للجدول (٤–٥) نجد أن قيمة sig المحسوبة والبالغة 0.183 أكبر من 0.050 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة على النحو التالي :

H0 : لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التوقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الحجم .

وأتت هذة الدراسة موافقة مع (ابونصار ،لطفي ، ١٩٩٨) ودراسة (Davies and Whittred ,1980) ودراسة (غرايبة والأزهري ، ١٩٨٨).

الفصل الخامس

٥-١ المقدمة

٥-٢ النتائج

٥-٣ التوصيات

٥-١ المقدمة

بعد أن تم اختبار الفرضيات بمجموعاتها المستقلة ، يقوم في هذا الفصل بوضع النتائج التي تم التوصل لها ومن ثم التوصيات ، وسيتم تقسيم النتائج التي تم التوصل اليها في التحليل الوصفي واختبار t-test الى مجموعات ، ونتائج معامل الارتباط والانحدار المتعدد الى سنوات.

٥-٢ النتائج:

١- أشارت الدراسة الى أن عدد الشركات التي تحقق للمساهمين فيها عائد اصدرت القوائم المالية النصف سنوية قبل ثلاثون يوما أكثر من الشركات التي حقق فيها المساهمون خسارة والتي أصدرت قوائمها بعد ثلاثون يوما، ولم يدل على أنة يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الأداء.

٢- أشارت الدراسة الى أن الربحية التي تحققها الشركات المساهمة بنسبة عالية أصدرت القوائم المالية النصف سنوية قبل ثلاثون يوما أكثر من الشركات التي حققت نسبة ربح ضئيلة والتي أصدرت قوائمها بعد ثلاثون يوما، ولم يدل على أنة يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الربحية.

٣- أشارت الدراسة الى أن عدد الشركات التي مديونيتها عالية تصدر القوائم المالية النصف سنوية بعد ثلاثون يوما أقل من الشركات الشركات التي مديونيتها قليلة والتي تصدر القوائم المالية النصف سنوية قبل ثلاثون يوما ، ولم يدل على أنة يوجد

علاقة ذات دلالة احصائية ما بين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الرفع المالي .

٤- أشارت الدراسة الى أن عدد الشركات التي عمرها كبير بالسنوات التي تصدر القوائم المالية النصف سنوية قبل ثلاثون يوما أكثر من الشركات التي عمرها قصير التي تصدر قوائمها النصف سنوية بعد ثلاثون يوما ، ولم يدل على أنة يوجد علاقة ذات دلالة احصائية مابين توقيت اصدار القوائم النالية النصف سنوية وبين عمر المنشأة.

٥- أشارت الدراسة الى أن عدد الشركات التي حجم أصولها كبير تصدر القوائم المالية النصف سنوية بعد ثلاثون يوما أقل من الشركات التي حجم أصولها صغير والتي تصدر القوائم المالية النصف سنوية قبل ثلاثون يوما ، ولم يدل على أنة يوجد علاقة ذات دلالة احصائية مابين توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين حجم المنشأة.

٥-٣ التوصيات :

١- ضرورة نشر الوعي بين الشركات المساهمة ببيان أهمية نشر القوائم المالية النصف سنوية .

٢- اعداد برامج تدريب مكثفة للموظفين للشركات التي عمرها صغير أوالتي لديها خبرة قليلة في العمليات الحسابية .

٣- زيادة الفترة القانونية للشركات الكبيرة في أصولها والتي بحاجة الى عمليات حسابية معقدة لاتمام عملياتها واصدار القوائم المالية النصف سنوية .

٤- مساعدة الشركات التي لها مديونية عالية من قبل الدولة ، بحيث تخفف عنها نسبة الفائدة التي تنتج عن المديونية .

المصادر والمراجع العربيه

١. ابو نصار، محمد ولطفي منير ، العوامل المؤثرة في تأخير اصدار القوائم المالية السنوية للشركات الأردنية ، دراسات ، العلوم الادارية ، المجلد (٢٥)، العدد (٢) ، ١٩٩٨ ، ص ٣٧٦-٣٨٥.

٢. الجهماني عمر، ٢٠٠٤ ، توقيت اصدر التقرير المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ، عدد (١-٤) ، صفحة (١٤٣) .

٣. الجهماني عمر، أحمد عبد الفتاح داود ، ٢٠٠٤، التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناية باستخدام القياس متعدد الجهات ، عدد (٢) صفحة (٢٠٩) .

٤. الكبيسي عبد الستار، علا زلموط ، مدى ملائمة القوائم المالية لمتطلبات المعيار (٣٩) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الاسكندرية العدد رقم (٢) المجلد رقم (٤٦) يوليو ٢٠٠٩.

٥. أمين لطفي ، التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية لأغراض تقييم أداء الشركة وخططها المستقبلية والاستثمار في الأوراق المالية بالبورصه ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٦. بسام جرن ، أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، ٢٠٠٣ .

٧. حسان حنش ، القوائم المالية المرحلية – أهميتها واككانية اعدادها في الجمهورية اليمنية –دراسة ميدانية ، دراسة ماجستير ، ٢٠٠٩ .

٨. حنان ، من المبادئ الى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة ، جامعة حلب – جامعة عمان الأهلية – الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مكتبة وائل ، ٢٠٠٦.

٩. حماد طارق، موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء الأول ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٢ .

١٠. خشارمة حسين، العوامل المؤثرة في اختيار مدقق حسابات الخارجي في الشركات المساهمة ، عدد (١–٢) ، صفحة (١) ، ٢٠٠٣ .

١١. سمير الشاهد ، طارق عبد العال ، قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، اتحاد المصارف العربية ، ص٢٣ ، ٢٠٠٠ .

١٢. صالح ايمن، أثر نشر التقارير المالية المرحلية على أسعار الأسهم ، رسالة ماجستير ، كلية ادارة المال والأعمال ، جامعة آل البيت ، ٢٠٠٨ .

١٣. طاهات صقر، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية باصدار التقارير المالية المرحلية ، رسالة ماجستير ، ، كلية ادارة المال والأعمال ، جامعة آل البيت ، ٢٠٠٥ .

١٤. عباس الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٩٠ .

١٥. عبد الحكيم سالم العاثم ، دور التقارير المالية النصف سنوية في اتخاذ القرارات الاستثمارية – الاطار العام لاعداد القوائم المالية ، المحاسب القانوني العربي ، المجمع العربي للمحاسبين القنونيين ، العدد ١٠٣ ، ١٩٩٧ .

١٦. عبد الوهاب نصر ، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال ، الدار الجامعية ، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠١ .

١٧. عثمان فراج ، التقارير المالية كأداة لتحقيق الافصاح المحاسبي في وحدة قطاع الأعمال العام الصناعي ، المجلة العلمية : كلية الاقتصاد والأعمال ، العدد الأول جامعة عين شمس ،١٩٩٥ ، ص ٤٢٣-٤٣٤ .

١٨. علي العبد سعادة ، الافصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، ١٩٩٨ .

١٩. غرايبه ، باسم الأزهري ١٩٨٧-١٩٨٨ ، توقيت اصدار التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، عدد (٢) ، صفحة (٩) .

٢٠. قانون الشركات الأردني (٢٠٠٢) .

٢١. مسعود ، أثر توقيت اصدار القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول ، رسالة دكتوراة ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، ٢٠٠٥ .

٢٢. مطر محمد ، موسى السويطي ، التأصيل النظري للمعلومات المحاسبية المهنية المحاسبية ، مكتبة وائل ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨ .

٢٣. معايعة ، العوامل المؤثرة في توقيت اصدار التقارير المالية السنويه للشركات الصناعية في الأردن ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنيــة ، ٢٠٠٦ .

٢٤. نعيم دهمش ، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليهــا والمقبولــة قبولا عاما ، المكتب الاستشاري ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٥ .

٢٥. هيئة الأوراق المالية ، (١٩٩٧) ، قنون الأوراق الماليــة رقــم (٢٣) لــسنة ١٩٩٧ ، عمان ، الأردن .

٢٦. هيئة الأوراق المالية ، (٢٠٠٢) ، قانون الأوراق الماليــة رقــم (٧٦) لــسنة ٢٠٠٢ ، عمان ، الأردن .

المصادر والمراجع الأجنبية

1. Bushee, B ., and C .Noe , (2000) . Corporate disclosure practices , Institutional Investors , and Stock Return Volatility . Journal Of Accounting Research 38 , 171-202 .
2. Courtis , J.K1976 " Relationship between timeliness corporate reporting and corporate attributes " .
3. Dyer , J.C and A.J.Mchung , " The timeliness of the Australia " Annual Report , Journal Of Accounting Research , Autumn 1975 . pp 204-218 .
4. Cristina Bunea –Bontas .(2009). Interim Financial Reporting In The Perspective Of Harmonization Of The Romanian Accontacy With International Financial Reporting Standards . bontasc@yahoo.com . www.ssrn.com .
5. Xionguan Wang ,Jun Gu and Wenna Chen (2008) . Timeliness Of Annual Report , Management Disclosure and Information Transparency .Evidence From China .www.ssrn.com .
6. Robert W.McGee AND Xiaoli Yuan .(2008) . Corporate Governance and The Timeliness Of Financial Reportinf : An Empirical Study Of The People Republic Of China . www.ssrn.com .
7. J.Efrim.Boritz (2006) . Determinants Of The Timeliness Of Quarterly Reporting : Evidence From Canadian Firms: www.ssrn.com .
8. Amitabh Joshi.(2005) . Timeliness In Corporate Reporting Of Indian Public Financial Institutions . www.ssrn.com .

9. Leventis,S.and Weetman,P.(2004) . Timeliness Of Financial Reporting : Applicability Of Disclosure Theories In An Emerging Capital Market . Accounting and Business Research . 34(1) :43-56.
10. Sengupta,P(2004) .Disclosure Timing : Determinates Of Quartely Earning Release Dates . www.ssrn.com .
11. White ,G.I.,Sondhi,A.C., and Fried ,D.(2004) . The Analysis and Use Of Financial Statement . Third Edition , John Wiley & Sons,Ins .
12. Bushee , B.,Matsumoto , and G.Miller , (2003) . Open Versus Closed Conference Calls: The Determinates and Effects Of Broad Rining Access To Disclosure . Journal Of Accounting and Economics 34 , 149-169 .
13. Deloof ,M.and Weets , V.,(2003) EnterFinance , Information Disclousre and The Timeliness Of Annual Shareholder Meeting and Financial Statement Filing In Beqium . Working paper (University Of Antwerp , Belqium) .
14. Haw,I-M.QI,D.and WU,W.(2000), Timeliness OfAnnual Report Release Market : The Case Of China . Journal Of International Financial Management and Accounting .11 (2) 563-577 .
15. Owusu-Anash, S.(2000) . Timeliness Of Corporate Financial Reporting In Emerging Capital Market :Empirical Evidence From The Zimbabwe Stock Exchange .Accounting and Business Research ,30 (3) :241-254 .
16. Skinner,D.,(1994) " Why Firms Voluntarily Disclose bad-news " . Journal Of Accounting Research 32,38-60 .
17. Feltham,G.and J.Xie . (1992) Voluntary Financial Disclosure In An Entry Game With Continua Types . Contemprorary Accounting Research 9, 46-80 .

18. Wagenhofer ,A.(1990) .Voluntary Disclosure With Astrategic Opponent .Journal Of Accounting and Economics 12,341-363 .
19. Verrechia,R,(1983). Dicretionaru Disclosure .Journal Of Accountig and Economics 5,179-194 .
20. Verrechia,R,(1983) . Dicretionary Disclosure . Journal Of Accounting and Economics 5,179-194 .
21. Davies B.and Whittered , G.P (1980) . The Association Between Selected Corporate Attributes and Timeliness In Corporate Reporting : Further Analysis Abacus . 16(1) : 48-60 .
22. Whittred,G.P.1980," The Timeliness Of The Austrlia Annual Report " .
23. FASB,Statement Of Accounting Concept No . 2 , page 5 .
24. Givoly , D. and D.Palmon , 1982 "Timeliness Of Annual Earning Announcement " some empirical evidence . The Accounting Review .57 (3) : 485-508 .
25. Whittered,G,and I.Zimmer, 1984," The Timeliness Of Financial Reporting and Financial ". The Accounting Review, 59(2): 287-295 .
26. http://www.ase.com.jo/ar/company-guide/financial/ARBK .

الملاحق

أولا : أسماء الشركات الصناعية

الرقم	اسم الشركة
١	بندار للتجارة
٢	درويش الخليلي
٣	اوفتك
٤	الجنوب للالكترونيات
٥	نوبار
٦	الجميل
٧	المتكاملة للتأجير
٨	أسواق الحرة
٩	المركز الأردني
١٠	افاق للطاقة
١١	التسهيلات التجارية
١٢	الأهلية للمشاريع
١٣	الشرق الأوسط
١٤	الأردنية للانتاج
١٥	الحياة للصناعات
١٦	دار الدواء
١٧	المركز العربي
١٨	المتكاملة للمشاريع
١٩	العربية لصناعة المبيدات
٢٠	الصناعات البتروكيماوية
٢١	الصناعية التجارية
٢٢	المتصدرة للأعمال
٢٣	الصناعات الكيماوية
٢٤	العالمية للصناعات
٢٥	الصناعات والكبريت

الرقم	اسم الشركة
٢٦	السلفوكيماويات
٢٧	الوطنية لصناعة الكلورين
٢٨	الموارد الصناعية
٢٩	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي
٣٠	العربية للمشاريع
٣١	مصانع الورق والكرتون
٣٢	حديد الأردن
٣٣	الوطنية لصناعة الألمنيوم
٣٤	الاستثمارات والصناعات
٣٥	الدولية لصناعة السيليكا
٣٦	شركة الترافينين
٣٧	الوطنية لانتاج النفط
٣٨	المتحدة لصناعة الحديد
٣٩	العامة للتعدين
٤٠	العربية لصناعة الألمنيوم
٤١	الوطنية لصناعة الصلب
٤٢	مناجم الفوسفات
٤٣	مصانع الاسمنت
٤٤	البوتاس العربية
٤٥	الأردنية للصوف الصخري
٤٦	الصناعات الهندسية
٤٧	الباطون الجاهز
٤٨	رم علاء الدين
٤٩	العربية لصناعة المواسير
٥٠	القدس للصناعات
٥١	العامة للصناعة والتسويق
٥٢	أساس للصناعات الخرسانية
٥٣	الأردنية لصناعة الأنابيب

الرقم	اسم الشركة
٥٤	الجنوب لصناعة الفلاتر
٥٥	الأردنية لصناعة الخشب
٥٦	الشرق الأوسط لصناعة الكابلات
٥٧	العربية للصناعات الكهربائية
٥٨	مجمع الشرق الأوسط
٥٩	مصانع الكابلات
٦٠	الوطنية لصناعة الكوابل
٦١	الزي لصناعة الألبسة
٦٢	مجموعه العصر
٦٣	المتحدة المتكاملة
٦٤	اتحاد النساجون العرب
٦٥	الألبسة الأردنية
٦٦	مصانع الأجواخ
٦٧	الدباغة الأردنية
٦٨	عقاري للصناعات
٦٩	الدولية للصناعة الخزفية
٧٠	مصانع الخزف الأردنية
٧١	الاقبال للطباعة والتغليف
٧٢	الاتحاد للصناعات والمتطورة
٧٣	الوطنية للدواجن
٧٤	المصانع العربية
٧٥	دار الغذاء
٧٦	امانة للاستثمارات
٧٧	مصانع الزيوت النباتية
٧٨	الوطنية الأولى
٧٩	الأردنية للتجهيز
٨٠	الألبان الأردنية

الرقم	اسم الشركة
٨١	الاستثمارات العامة
٨٢	القرية للصناعات الغذائية
٨٣	العالمية الحديثة
٨٤	مصانع التبغ والسجائر
٨٥	الاقبال والاستثمار

ثانيا : أسماء الشركات الخدمية :

الرقم	اسم الشركة
١	الأردنية للاستثمار
٢	المتخصصة
٣	انجاز للتنمية
٤	العربية الدولية
٥	الزرقاء للتعليم
٦	فيلادلفيا الدولية
٧	البتراء للتعليم
٨	الاسراء للتعليم
٩	مدارس الاتحاد
١٠	الدولية للاستثمارات
١١	البلاد للخدمات
١٢	المجموعة الاستشارية
١٣	الاردنية لضمان القروض
١٤	العربية للاستثمار
١٥	الاتحاد للاستثمار
١٦	الثقة للاستثمار
١٧	استثمارية القابضة
١٨	المجموعة المتحدة
١٩	سبائك
٢٠	المحفظة الأردنية
٢١	دارات الأرنية
٢٢	داركم للاستثمار
٢٣	ابعاد الأردن
٢٤	الأردن الأولى
٢٥	تهامة للاستثمارات
٢٦	الكفاءة للاستثمارات
٢٧	البطاقات العالمية

الرقم	اسم الشركة
٢٨	حدائق بابل
٢٩	المستقبل العربية
٣٠	الأردنية للادارة
٣١	الأولى للتمويل
٣٢	البلاد للأوراق
٣٣	سنابل
٣٤	شيركو للأوراق المالية
٣٥	اوتاد للاستثمارات
٣٦	الأمل للاستثمارات
٣٧	اموال انفست
٣٨	بيت الاستثمار للخدمات
٣٩	العالمية للوساطة
٤٠	الأردنية لاعادة التمويل
٤١	الأردنية المركزية
٤٢	المتحدة للاستثمارات
٤٣	الأمين للاستثمار
٤٤	الصقر للاستثمارات
٤٥	الشرق العربي
٤٦	المستثمرون المتحدون

Abstract

Factors Affecting The Timing of The Issuance of Financial Statements of The Semi-Annual Industrial And Service Companies Listed In Amman Stock Exchange "An Empirical Study"

This study aims to exploring the factors that affect the timing of the issuence of financial statements for semi-annual industrial and service companies that are listed in Amman Stock Exchange for the the years 2007-2008-2009, In this study,we test five hypotheses: the company performance, financial leverage, profitability , age , and size .the depedent variable is the timing of issuance of semi-annual financial statements.

We have used descriptive statistics to find the average for the study variables and there relationship with the timing , the t-test is used to find the differences among the average of the study variables , and the multiple regression analysis is used to study relationship between the variables.

the results of our study reveal that the number of companies that achieve high profitability, with small debt size, long age (in years), generate profit for share-holders, and with small assets size issue their semi-annual financial statements less than thirty days, more than contribute companies which generate low profitability, with large debts, younger age , and large assets size , we find also is no relationship that is statisticallyindicative Between the timing of the issuance of the semi-annual financial statements of a company's performance, profitability, financial leverage, age , and asset size.